

## الأمن الغذائي في الأردن: محركات و تحديات

الأستاذ الدكتور عوني طعيمة  
كلية الزراعة - الجامعة الأردنية

### الملخص

تشير المعلومات إلى أن استيراد الغذاء يعدّ من أهم خصائص الاقتصاد الأردني. فقد بينت الإحصائيات ارتفاعاً مستمراً في الفجوة بين استيراد المواد الغذائية وتصديرها، ومدى توفرها بكميات وأسعار في متناول المواطن الأردني. وتؤدي العوامل الاقتصادية، مثل: الارتفاع المستمر في العجز بالميزان التجاري؛ وكلفة مدخلات الإنتاج، وارتفاع الأسعار العالمية لكثير من السلع الغذائية، دوراً في قدرة الأردن على الإيفاء باحتياجاته من المواد الغذائية على الرغم من الارتفاع الكبير، والاكتفاء بإنتاج بعض الخضراوات ولحوم الدواجن والبيض والحليب الطازج. ويساهم تدني إنتاجية الأراضي؛ وشح الموارد المائية؛ وتناقص مساحة الأراضي البعلية؛ والتقلبات والتغيرات المناخية؛ والتصحر، في تعريض الأردن لتقلبات الأسعار العالمية .

لقد ساهمت التشريعات في توسع الأنشطة العمرانية على حساب الأراضي الزراعية؛ وخروج ما يعادل حوالي 40% منها نهائياً؛ وتقتت الملكيات وإهمال ما يعادل 33% منها سنوياً؛ ونشؤ سوق الأراضي. كما ساهم غياب التخطيط الإقليمي إلى تركيز السكان والتنمية في بعض المحافظات؛ وارتفاع معدل الهجرة من الأرياف؛ وإهمال الأراضي الزراعية؛ وارتفاع نسبة الفقر والبطالة فيها. وتشير التوقعات إلى أن الأردن سيستمر في استيراد الجزء الأكبر من احتياجاته الغذائية، وتحديداً تلك التي تشكل الجزء الأساسي لسلة الغذاء للمواطنين وبخاصة المنتجات النباتية التي تعدّ المصدر الرئيسي للطاقة بمساهمتها بما يزيد على 6-8 مرات من مساهمة المنتجات الحيوانية، كما تشير إلى تدني القدرة الشرائية للأفراد؛ بسبب ارتفاع نسب البطالة وتكاليف المعيشة والذي يشكل الغذاء ما نسبته 38% من دخل العائلة وما يقارب 29% لأجور السكن والتنقل، إضافة إلى الضغوط الناجمة عن الزيادة المستمرة وغير الطبيعية في أعداد السكان، جراء موجات اللجوء، وبخاصة اللجوء السوري.

لقد أدى الارتفاع الكبير في تكاليف الحياة المعيشية إلى التأقلم مع بدائل غذائية أخرى، ما سيزيد عليه آثار كبيرة على الصحة العامة، وانتشار بعض الأمراض الناجمة عن سوء التغذية.

## المقدمة

يُعدّ الأمن الغذائي من القضايا الناجمة عن تفاعل العديد من العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية سواء كانت على المستوى الوطني أو العالمي. ويُعرّف الأمن الغذائي بأنه قدرة الدولة على توفير الغذاء الصحي بكميات كافية ومستدامة وبكلفة تجعله في متناول المواطنين. وعليه؛ فإنه من البديهي الاستنتاج بعدم قدرة أي دولة على توفير كافة الاحتياجات الغذائية من مواردها المحلية، ما يتطلب اللجوء الى الاستيراد من الأسواق الخارجية لسدّ العجز الناجم عن عدم استطاعة الإنتاج المحلي على توفير الغذاء الصحي بكميات كافية وفي متناول الجميع .

وتشير المعلومات إلى أن استيراد الغذاء هو من أهم خصائص الاقتصاد الأردني؛ بسبب صغر المساحة المروية؛ وتدني إنتاج الكثير من المحاصيل بسبب شح الموارد المائية؛ وتناقص المتاح منها؛ وتدهور نوعيتها باستمرار؛ وتناقص إنتاج الأراضي البعلية جراء تناقص مساحتها التي تزرع بعلا؛ وتدني إنتاجيتها؛ إضافة إلى تأثير الزراعات البعلية والمروية على السواء بالتقلبات والتغيرات المناخية الحالية أو المستقبلية والتي ستطال آثارها كافة قطاعات الإنتاج الزراعي الرئيسية. إذ تشير التوقعات إلى أن الآثار التي ستنجم عن التغيرات المناخية سيكون لها الأثر الأكبر على قطاعي: الزراعة والمياه؛ بسبب التناقص المتوقع في معدل هطول الأمطار؛ وارتفاع درجات الحرارة، ما سينجم عنه انخفاض في معدلات الشحن الجوي للمياه، وتزايد الاعتماد على المياه المعالجة في ري المزروعات وما سيصاحبه من آثار بيئية وتغيير نوعية المنتجات الزراعية، ومن ثم قدرة المحاصيل على المنافسة في الأسواق الخارجية، إضافة إلى التغيرات المحتملة على الإنتاج العالمي؛ وارتفاع أسعار السلع الغذائية، ما يؤثر في قدرة الأردن على استيراد احتياجاته من المواد الغذائية؛ إذ يشير تحليل العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي إلى أن الأردن، الذي يوفر أفضل الحوافز من أجل الاستخدام الأمثل لأساليب الإنتاج الزراعي، سيستمر في استيراد الجزء الأكبر من احتياجاته الغذائية، وخصوصاً تلك التي تشكل الجزء الأساسي لسلته الغذائية. كما ستؤدي الزيادة المستمرة في أعداد السكان، جراء تدفق المزيد من الوافدين بمعدلات غير مسبوقه، دوراً مهماً في زيادة الضغط على الاقتصاد الوطني، ما سيتسبب في معاناة الكثير من الأردنيين؛ بسبب ارتفاع نسب وشدة الفقر والبطالة وتكاليف المعيشة الأخرى ذات العلاقة الوثيقة بمعايير الأمن الغذائي. كما سيساهم تدني قدرة الموارد المحلية على إنتاج الغذاء على تعرّض الأردن باستمرار لتقلبات الأسعار العالمية، ما سيعمل على استمرار هشاشة الأمن الغذائي.

كما تؤدي الظروف الطبيعية السائدة من توالي سنوات الجفاف؛ وارتفاع وتيرة تكرارها؛ والتوسع المستمر للأنشطة العمرانية على حساب الأراضي الزراعية عالية الإنتاج؛ والتصحر؛ وتفتت الملكيات الزراعية؛ وتدني إنتاجيتها؛ والتباطؤ في إدخال الأساليب الحديثة لإدارة مختلف قطاعات الزراعة الفرعية؛ والآثار الناجمة عن تطبيق التشريعات ذات العلاقة التي ساهمت في ضياع المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية عالية الإنتاج، إلى ضعف قدرة الأردن على توفير مستوى معقول من الأمن الغذائي.

لقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في ازدياد الفجوة، عاماً بعد آخر، بين ما ينتج محلياً وما يتم استيراده من المواد الغذائية، وخصوصاً تلك التي تتشكل منها السلة الغذائية وتعدّ المصدر الرئيسي للطاقة، وذلك على الرغم من الارتفاع الكبير في إنتاج بعض أنواع الخضراوات ولحوم الدواجن والبيض والحليب الطازج. أما سبب زيادة هذه الفجوة؛ فيعزى إلى الزيادة المستمرة في استيراد المنتجات النباتية التي هي المصدر الرئيسي الذي يزود الفرد باحتياجاته من الطاقة. إذ تساهم المنتجات النباتية بما يزيد على 6-8 مرات من مساهمة المنتجات الحيوانية من الطاقة، ما يشير إلى مستوى التحدي الذي يواجهه الأمن الغذائي في الأردن. فتوفير الجزء الأكبر من احتياجات الأفراد من الطاقة يتم عن طريق استيراد هذه المنتجات التي تعجز الموارد المحلية عن توفيرها. كما ساهم الارتفاع الكبير في تكاليف الحياة المعيشية الأخرى من التعليم والسكن والمواصلات في الحدّ من قدرة المواطن الأردني على توفير احتياجاته الغذائية الضرورية التي تستهلك حوالي 38% من دخله السنوي، ما يدفعه إلى اللجوء إلى بدائل غذائية للتأقلم مع هذه الظروف التي تأخذ اتجاهاً تصاعدياً لا يتناسب مع الارتفاع في دخله، الأمر الذي سترك آثاراً سلبية كبيرة على الصحة العامة، ويؤدي إلى انتشار بعض الأمراض الناجمة عن سوء التغذية. هذا بالإضافة إلى مساهمة التغييرات البيئية الحالية والمستقبلية في التأثير في مجالات الحياة المختلفة.

كما ساهمت العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل التشريعات التي أدت إلى تفتت الملكيات الزراعية وخروجها من الزراعة؛ والأنشطة العمرانية العشوائية؛ وتوسعها على حساب الأراضي الزراعية؛ ونشؤ سوق الأراضي بوتيرة متسارعة؛ وغياب التخطيط الإقليمي الشامل؛ وتركز التنمية في بعض المحافظات؛ وارتفاع معدل الهجرة من الأرياف إلى المراكز العمرانية، كلها مجتمعة ساهمت في إهمال الأراضي الزراعية؛ وارتفاع نسبة الفقر والبطالة فيها وبما يؤديانه من دور مهم في تحديد قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء: كماً ونوعاً. كما ساهم اللجوء المتزايد من الدول المجاورة خلال العقدين المنصرمين إلى توسع سوق الأراضي بشكل مقلق والذي سيستمر في تداعياته على قدرة الموارد المحلية على المدى البعيد في توفير

المنتجات الغذائية. هذا وتشكل قضية اللجوء السوري تحدياً واضحاً للأمن الغذائي الأردني؛ بسبب الآثار المباشرة وغير المباشرة على قطاعات عدة، ما سيحد من قدرتها على إدامة دورها التنموي.

## محركات الأمن الغذائي في الأردن

يُعد الأردن من الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتوفير المواد الغذائية. وتشير المعلومات ذات العلاقة بين الصادرات والواردات الوطنية بشكل عام إلى زيادة الفجوة بين الصادرات والواردات ( الشكل 1). أذ يلاحظ من الميزان التجاري للعام 2014 ارتفاع الفرق بين الاستيراد والصادرات إلى ما يزيد على عشرة مليارات دينار. كما تبين المعلومات المتوفرة عن الصادرات والواردات من المواد الغذائية بشكل عام أو الصادرات والواردات من المواد الغذائية النباتية، ازدياد الفجوة بينهما باستمرار، كما هو الحال للصادرات والواردات بشكل عام ( الشكلان 2 و3).

## المحركات الرئيسية للأمن الغذائي في الأردن

يمكن تلخيص العوامل والمحركات الرئيسية التي تعدّ محددات للأمن الغذائي في الأردن إلى مجموعتين رئيسيتين :

1- المحركات الاقتصادية والاجتماعية.

2- المحركات البيئية.

### 1. المحركات الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل :

- الوضع الاقتصادي بشكل عام
- تدني الإنتاج من الأراضي المروية بسبب شح الموارد المائية، والتناقص المستمر في المساحة المتاحة لهذا النوع من الزراعة.
- شح الموارد المائية المخصصة للري؛ وتناقصها؛ وتدهور نوعيتها باستمرار.
- تناقص مساحة الأراضي المتاحة للزراعة البعلية؛ وتدني قدرتها الإنتاجية؛ وتأثرها بالتقلبات المناخية؛ وارتفاع وتيرة تكرار سنوات الجفاف.

- معوقات تطوير الثروة الحيوانية بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج أو سوء إدارة المزارع الصغيرة غير المنظمة.
- الزيادة في المطردة في أعداد السكان وأعداد الوافدين بشكل مقلق، وخصوصاً خلال السنوات القليلة الماضية.
- ارتفاع نسب الفقر والبطالة وتكاليف المعيشة الغذائية منها، وتكاليف المعيشة الأخرى من مواصلات وسكن وتعليم.
- تدني قدرة الموارد المحلية على إنتاج الغذاء، ما يؤدي إلى تعرّض الأردن باستمرار لتقلبات الأسعار العالمية، واستمرار هشاشة الأمن الغذائي.

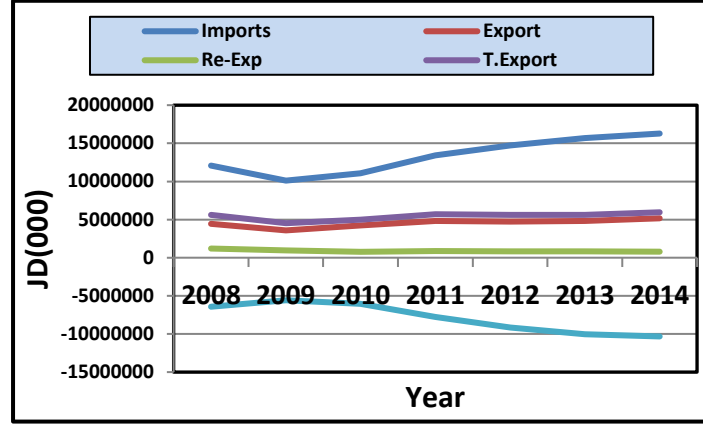
## 2. المحددات البيئية، وتشمل:

- تدهور الموارد الأرضية الناجم عن العمليات المصاحبة للتصحر والتي تؤثر في مختلف المناطق البيئية في المملكة وبمعدلات مختلفة.
- التقلبات المناخية : الناجمة عن التناقص المستمر في معدل الأمطار السنوي، وتزايد سنوات الجفاف، والتغيرات المناخية في المستقبل والتي ستؤثر- بشكل كبير- في قطاعي الزراعة والمياه، ومن ثم في قدرتها على الاستدامة.

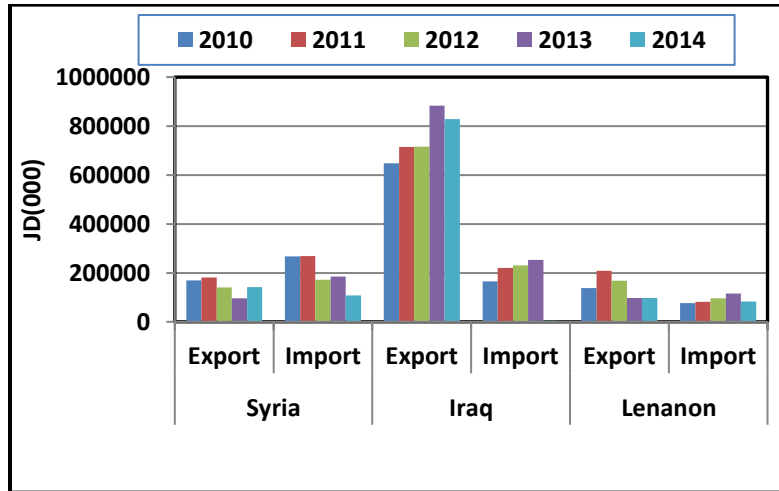
## الميزان التجاري والفجوة الغذائية:

يستدل من معطيات الميزان التجاري بقدرة الاقتصاد الوطني على النمو وتوفير المتطلبات الوطنية بكميات مناسبة ومستدامة. وبشكل عام، قد تدل على درجة الرفاء الاقتصادي وعلى قدرة السكان على توفير المتطلبات المعيشية وعلى التعامل مع التغيرات المحلية والخارجية. وعليه؛ فإن العجز في الميزان التجاري ونموه، دليل على قدرة الاقتصاد بشكل عام وقدرته على النمو، ما ينعكس- بشكل مباشر- على الناس وقدرتهم على توفير سبل المعيشة. وبإلقاء نظرة سريعة على الميزان التجاري للسنوات 2004-2008 ، تشير المعلومات إلى ارتفاع الواردات الوطنية بمعدلات متسارعة، وخصوصاً بعد العام 2012، وتقريباً ثبات الصادرات عند مستوى من دون تغيير يذكر بعد العام نفسه، ما انعكس على الزيادة الكبيرة في عجز الميزان التجاري حتى بلغ حوالي 10مليارات دينار العام 2014. وقد يفسر هذا الارتفاع السريع في الاستيراد وثبات مستوى التصدير بسبب الزيادة في أعداد المقيمين على الأراضي الأردنية، وخصوصاً بعد العام 2012 التي نجمت عن المشكلات الأمنية الإقليمية التي تسببت بإغلاق الحدود في وجه الصادرات إلى دول الإقليم المجاورة.(الشكل 1). ويدل الشكل 2 على انخفاض الصادرات والواردات من الأسواق العربية، وخصوصاً سورية ولبنان، التي تُعدّ أسواقاً رئيسية للصادرات والواردات الأردنية.

الشكل رقم (1): الميزان التجاري لمُجمل الصادرات والواردات والمواد المُعاد تصديرها



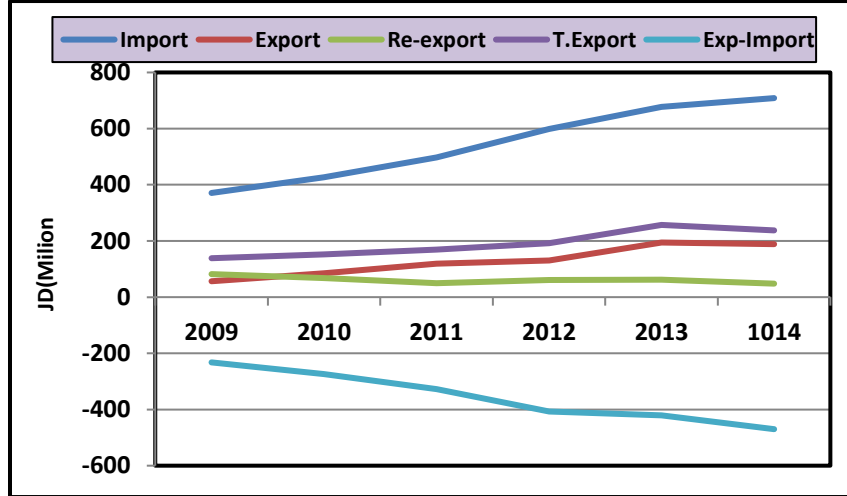
الشكل رقم (2): مُجمل الصادرات والواردات مع بعض الدول العربية المجاورة (بألف دينار): 2010-2014



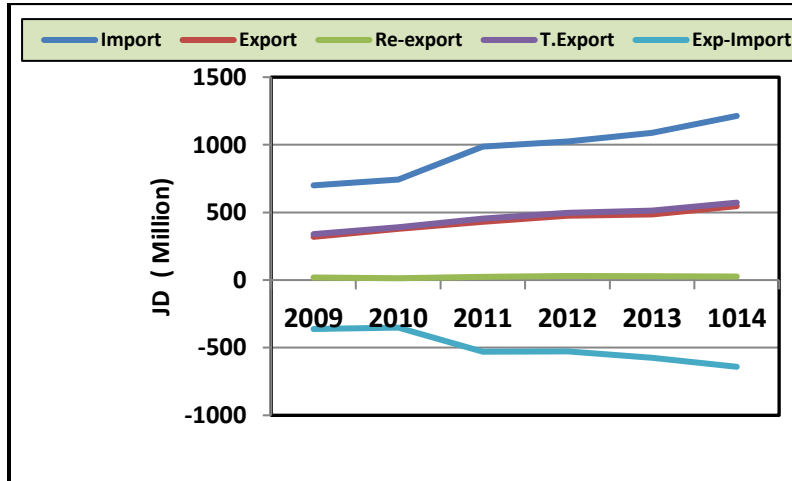
كما تشير الإحصاءات إلى الارتفاع الكبير في الفجوة بين الصادرات والواردات من المنتجات النباتية، وخصوصاً ما بعد العام 2010، ما يدل على علاقة هذا الوضع بالحالة الأمنية للبلدان المحيطة بالأردن التي صاحبها إغلاق الحدود في وجه الصادرات الأردنية إلى العديد من الأسواق من خلال الطرق البرية. ( الشكل 3).

وينطبق الوضع نفسه على المنتجات الغذائية بشكل أكثر تحديداً؛ فعلى الرغم من النمو المحدود في الصادرات الغذائية بشكل عام، فإن إعادة التصدير تبدو شبه معدومة ( الشكل 4 ) والتي تظهر مطابقة للاتجاه نفسه الذي يسير عليه الانخفاض في إعادة تصدير المنتجات النباتية( الشكل 3).

الشكل رقم (3) : مُجمل الصادرات والواردات ( ألف دينار) للمنتجات النباتية: 2009- 2014



الشكل رقم (4): مجمل الصادرات والواردات للمنتجات الغذائية ( الف دينار), 2009-2014



## 1. إنتاج الغذاء محلياً: (Availability)

### المعوقات الحالية:

اعتمد في إنتاج الغذاء في الأردن لعقود طويلة على الزراعة البعلية التي كانت توفر متطلبات السكان من محاصيل حقلية وحبوب وأعلاف وفواكه مختلفة. لكن بسبب الزيادة المستمرة في تعداد السكان أصبح من الضروري اللجوء إلى الزراعات عالية الإنتاج؛ إذ أدخلت الزراعة المروية في الأغوار نتيجة توفر مياه الري ذات النوعية الجيدة. ومع الارتفاع غير المسبوق في الزيادة السكانية، تطلب الأمر إدخال الزراعة المروية في المرتفعات التي اعتمدت- بشكل رئيسي- على المياه الجوفية، وبمساحات أقل على الينابيع في المرتفعات المطلّة على وادي الأردن.

ولكن أدى التوسع في المساحة المروية في المرتفعات دون اعتبار لمعدلات الضخ الآمن من المياه الجوفية؛ وتزايد الطلب على هذا المصدر لأغراض الشرب، إلى الاستنزاف المستمر للمياه الجوفية، وما يخصص منها للري، وتدهور نوعيتها بسبب ارتفاع ملوحتها.

أما الزراعة المروية في الوادي؛ فقد تعرّضت إلى الزيادة المستمرة باستعمال المياه المعالجة ذات النوعية المتدنية، ما يؤدي إلى تملح التربة، ودفع بعدد من المزارعين إلى إدخال محاصيل زراعية مقاومة للملوحة، مثل زراعة النخيل.

ولقد أدى الارتفاع السريع في تعداد السكان والأنشطة السكانية إلى التوسع العشوائي في إقامة المشاريع الإسكانية وفي إدخال مساحات واسعة ضمن المناطق المنظمة، ما سهل في تحويل استخدامها لأغراض غير زراعية، وساهم في هذا الوضع التشريعات التي عملت على تجزئة الملكيات إلى وحدات صغيرة والتي أصبحت وقوداً سهلاً لسوق الأراضي الذي ألهب أسعارها، وخصوصاً حوال المراكز الحضرية، ما أدى إلى فقدان ما يقارب من 30-40% من الأراضي الزراعية، وتقنينت مساحات واسعة، وإهمال زراعة حوالي 33% من الأراضي المتاحة سنوياً لتدني العائد الاقتصادي من زراعتها بالمحاصيل البعلية. وعليه؛ انخفضت مساهمة الزراعة البعلية بإنتاج الغذاء، واقتصرت على الإنتاج البسيط من القمح والشعير اللذين لا يتجاوز إنتاجهما سويّاً عن 50000 طن سنوياً في أحسن المواسم. وزراعة الزيتون الذي تطورت المساحات المزروعة به بشكل كبير إلى الحد الذي أصبح يُعدّ فيه المحصول الأول من ناحية المساحة، ولكنه يعاني من مشكلات متعددة بسبب زراعة مساحات واسعة في أراضٍ غير صالحة لشجرة الزيتون، والملكيات الصغيرة التي تشغلها الأعداد الكبيرة من المزارع، ما



يجعل من الصعب إدارتها بأساليب الإدارة الحديثة، الأمر الذي تسبب بتدني إنتاج الأردن من زيت الزيتون بمقدار لا يتجاوز الـ 20000 طن سنوياً التي تتذبذب سنوياً بسبب ظاهرة "المقاومة" التي تتأثر بها هذه الشجرة.

وقد ساهم ارتفاع معدل تتابع سنوات الجفاف، وازدياد وتيرة تكرارها مصحوباً بالتناقص التدريجي لمعدل الأمطار السنوي إلى الانخفاض المستمر في إنتاجية المزروعات البعلية، إضافة إلى تدني معدلات الشحن الجوفي، ومن ثم تناقص المياه المتاحة للزراعة المروية، وأدى إلى ارتفاع نسبة خلط مياه الري بالمياه المعالجة، ما يؤدي إلى تدهور الأراضي، وتأثر نوعية المنتجات، ويستدعي، بالضرورة، تغيير النمط الزراعي ونوع المحاصيل المزروعة.

إضافة إلى ذلك؛ فقد أدى الخروج السريع للأراضي البعلية من الاستخدام الزراعي بسبب التوسع باستخدامها في الأنشطة العمرانية إلى تعرّضها لمختلف عمليات التدهور الناجمة عن العمليات المصاحبة لـ "ظاهرة التصحر" التي تنشط في مختلف المناطق البيئية في الأردن، وتؤثر - بشكل سلبي - في مختلف الموارد في تلك المناطق بمعدلات متفاوتة.

وكان هناك تفتت في الملكيات الزراعية وخروجها من الإنتاج الزراعي نهائياً لعدم صلاحيتها للزراعة التقليدية، وتباطؤ في إدخال الأساليب الحديثة في إدارة مختلف قطاعات الزراعة البعلية. أما في الزراعة المروية؛ فإن إدخال أساليب حديثة في الري، متمثلة بإدخال الري بالتنقيط، أسهم في زيادة إنتاجية وحدة المساحة. لكن الارتفاع بأسعار مدخلات الإنتاج قد حدّ من التوسع السريع بإدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي، ما حدّ من رفع كفاءة استخدام مياه الري لمستويات أعلى.

وقد أدت التشريعات دوراً مهماً في مسيرة القطاع الزراعي، فبينما كان لهذه التشريعات دور مهم وإيجابي في حماية الأراضي الزراعية في وادي الأردن؛ فإن هذا الدور كان سلبياً في الأراضي البعلية؛ إذ تمثل في عدم كفاية أو سوء تطبيق التشريعات ذات العلاقة بالأراضي التي تسببت، وما تزال، في خروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية نهائياً من الإنتاج الزراعي.

### التحديات المستقبلية

تتمثل التحديات المستقبلية التي تواجه الإنتاج الغذائي من الموارد المحلية بما يلي:

- الآثار التي ستنتج عن التغيرات المناخية على مختلف القطاعات، وبخاصة قطاعي: الزراعة والمياه.

- تناقص هطول الأمطار السنوية؛ وارتفاع درجات الحرارة، ما سيؤدي إلى انخفاض معدل شحن المياه الجوفية، وتناقص ما سيتوفر منه لمختلف الأغراض، وبخاصة لأغراض الشرب والزراعة.
- تدهور الإنتاج الزراعي الناجم عن تدهور نوعية مياه الري، وازدياد نسب خلط مياه الري بالمياه المعالجة، وخصوصاً في وادي الأردن؛ إذ سيشكل الإنتاج من الأراضي المروية عصب الإنتاج الزراعي الوحيد في الأردن في المستقبل القريب.
- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج بسبب ارتفاع أسعارها من دول المنشأ؛ ما يؤثر في قدرة المنتجات الوطنية التنافسية في الأسواق العالمية.
- تدني قدرة الأردن على إنتاج الأعلاف الخضراء أو المركزة، ما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج لقطاع الثروة الحيوانية؛ وارتفاع أسعار منتجاتها محلياً، وهو ما يحدّ من منافستها في الأسواق الخارجية.
- القدرة على تطوير مزارع الماشية من أغنام وأبقار بسبب أعدادها الكبيرة التي ما زالت تدار بأساليب بدائية، ما سينعكس على رفع قدرتها الإنتاجية، ومساهمتها في السوق المحلية والتصدير.

### الوضع الغذائي الحالي:

يمكن بالتحليل النهائي تلخيص واقع الإنتاج النباتي والحيواني على النحو التالي:

- تدني إنتاج المحاصيل الرئيسية، مثل: الحبوب؛ والفواكه؛ وبعض أنواع الخضراوات.
- قرب غياب الإنتاج المحلي لكثير من المحاصيل الرئيسية التي كانت تزرع بعلا بسبب انحسار المساحة المزروعة منها بمعدلات تساوي 41 ألف دونم سنوياً.
- تدني كفاءة الإنتاج لقطاعي الأغنام والماعز، وأعداد كبيرة من مزارع الدجاج الصغيرة والأبقار بسبب إدارتها بأساليب بدائية، ما يقلل من إنتاجيتها.
- معاناة قطاعي أبقار الحليب والدواجن من ارتفاع كلفة الأعلاف، وأسعار الطاقة وتقلبتهما على الرغم من تطور هذين القطاعين: كما ونوعاً، وباستمرار، ما يساهم في توفير نسب عالية من الحليب الطازج؛ ولحوم الدواجن؛ وبيض المائدة.
- تدني الإنتاج من الزيوت النباتية المنتجة محلياً، ما عدا زيت الزيتون، التي تسدّ جزءاً بسيطاً من العجز من هذه المواد.
- تدني إنتاج اللحوم الحمراء.

- زيادة الإنتاج لبعض أصناف الخضراوات الرئيسية بكميات كبيرة، ما عدا بعض المحاصيل، مثل: البطاطا والبصل، ما يسمح بتصديرها. ولكن اعتماد إنتاج الخضراوات كلياً على الزراعة المروية سيعرّضها لبعض التحديات الناجمة عن نقص كمية المياه العذبة، وزيادة المستمرة في استخدام المياه المعالجة في الري والتغيرات المناخية.

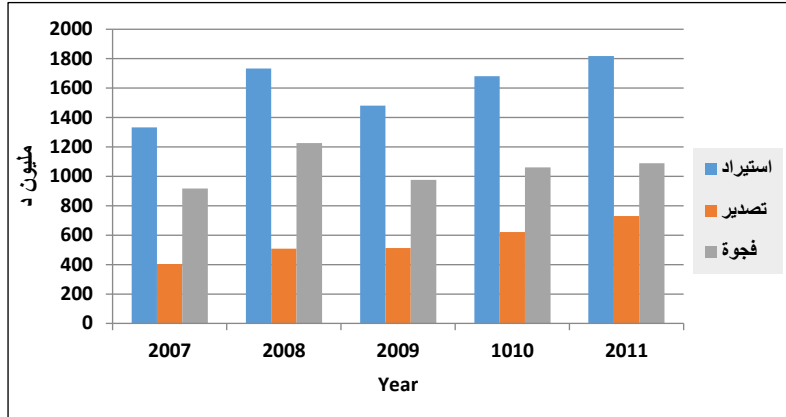
يستدل من ذلك على أن الأردن:

1. سيستمر الأردن باستيراد الجزء الأكبر من احتياجاته الغذائية، وخصوصاً الحبوب والمحاصيل الحقلية واللحوم الحمراء والزيوت النباتية والسكر والأرز ومنتجات الألبان التي تشكل الجزء الأساسي لسلة الغذاء للمواطنين، إضافة إلى احتياجات الثروة الحيوانية من الأعلاف الخضراء والأعلاف المركزة.
2. سيتعرض إنتاج الخضراوات تحت الري إلى معوقات واضحة ستحدّ من استدامة هذا القطاع بسبب المعوقات المختلفة والمتمثلة بتوفر مياه الري بكميات ونوعية مناسبة إضافة إلى التغيرات المناخية؛ وقدرة هذه المنتجات على التنافس في الأسواق الخارجية.
3. سيحدّ الإنتاج النباتي والحيواني من قدرة الأردن على تصنيع المواد الغذائية، وإن توفرت بمعدلات جيدة الآن، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على هذه المواد نتيجة للزيادة السكانية.

### الفجوة الغذائية

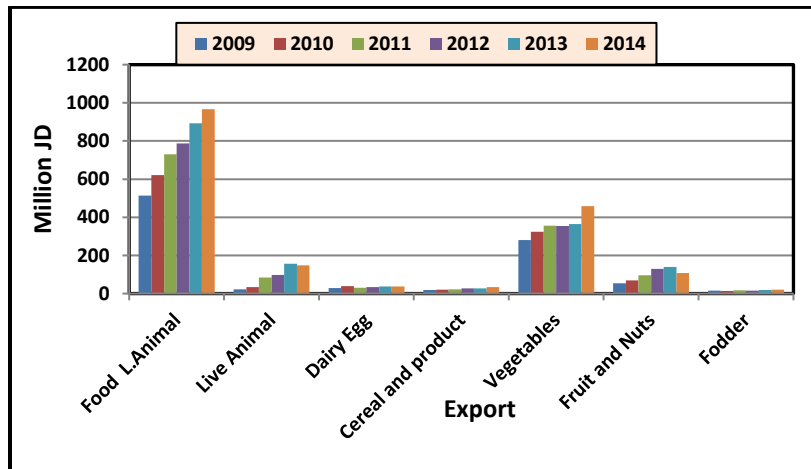
تشير المعلومات إلى الاتساع المستمر في الفجوة بين استيراد المواد الغذائية وتصديرها بشكل عام؛ إذ زادت قيمة المستوردات من المواد الغذائية على 1800 مليون دينار العام 2011 بينما بلغت قيمة الصادرات حوالي 750 مليون دينار (الشكل 5).

الشكل (5): مُجمَل قيمة استيراد وتصدير الغذاء: 2007-2011 ( مليون دينار).

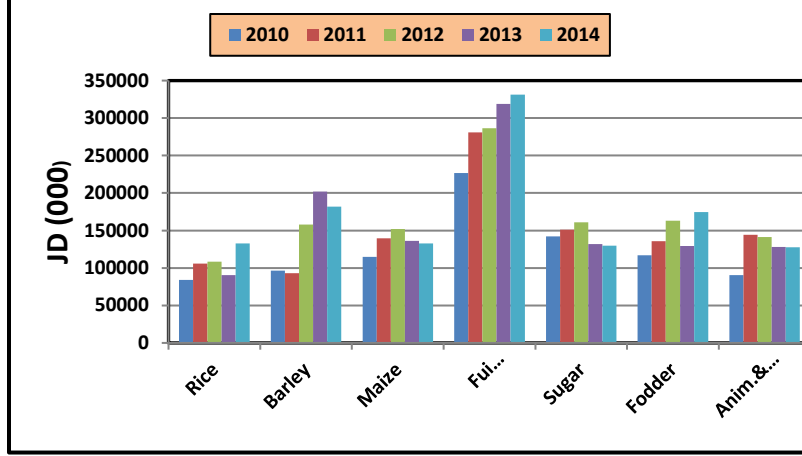


وتشير المعلومات إلى أن الصادرات من الحيوانات الحية والخضراوات تشكل الجزء الرئيسي للصادرات الوطنية، يليها بعض أنواع الفواكه مثل البطيخ بشكل رئيسي. ( الشكل 6). بينما يستورد الأردن كميات كبيرة من مختلف المنتجات الرئيسية الأخرى، وذلك لسدّ الاحتياجات الغذائية للسكان. ( الشكل 7).

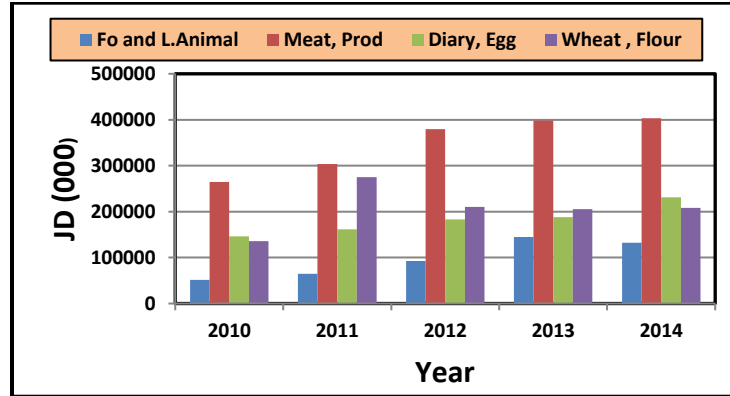
الشكل (6) مُجمَل قيمة وتصدير بعض السلع الرئيسية: 2009-2014 ( مليون دينار)



الشكل (7): مُجمَل قيمة استيراد وتصدير بعض السلع الرئيسية: 2010-2014 ( مليون دينار)

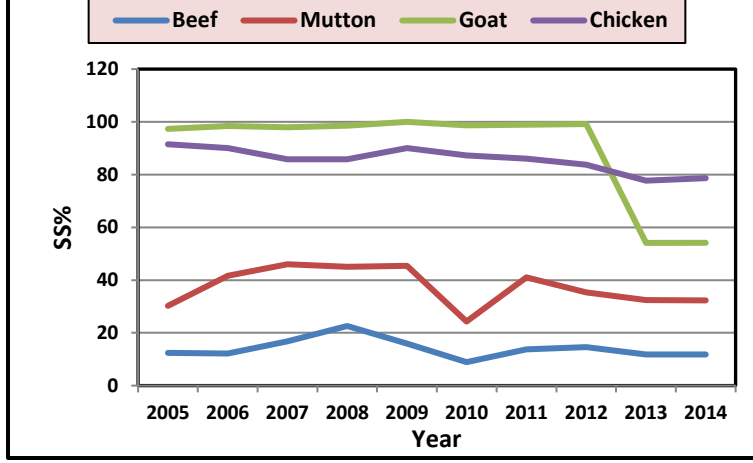


الشكل (8): مجمل قيمة استيراد وتصدير بعض السلع الرئيسية 2010-2014 (مليون دينار)



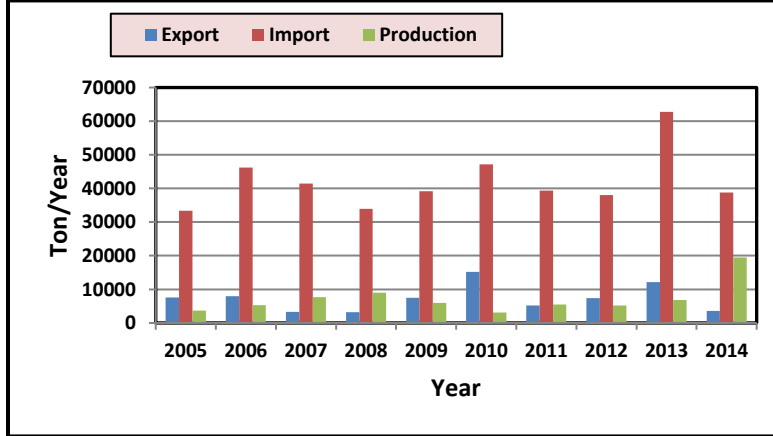
ويبدل الشكل (9) على مستوى الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الحيوانية؛ إذ يتضح تدني مستوى الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء، والنقص المستمر في نسبة الاكتفاء الذاتي من لحوم الماعز والدواجن، وخصوصاً بعد العام 2011 الذي قد يمكن تفسيره بالزيادة في أعداد السكان المقيمين على الأراضي الأردنية الناجم عن النزوح السوري الذي بلغ مداه العام 2014 .

الشكل (9): نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض أنواع اللحوم: 2005-2014

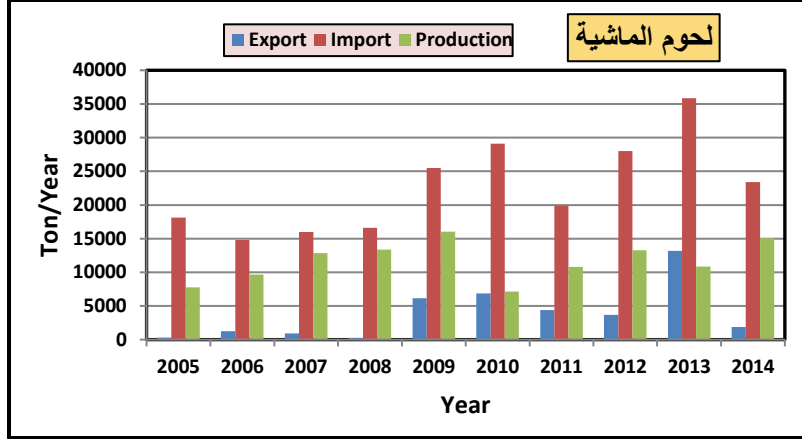


وتدل الإحصائيات في الأشكال: ( 9، 10، 11 ) على اتساع الفجوة بين قيمة الواردات والصادرات من لحوم الماشية والأبقار ما عدا بيض المائدة الذي يتوفر بكميات وافرة، ما يسمح بتصديره إلى أسواق الدول المجاورة .

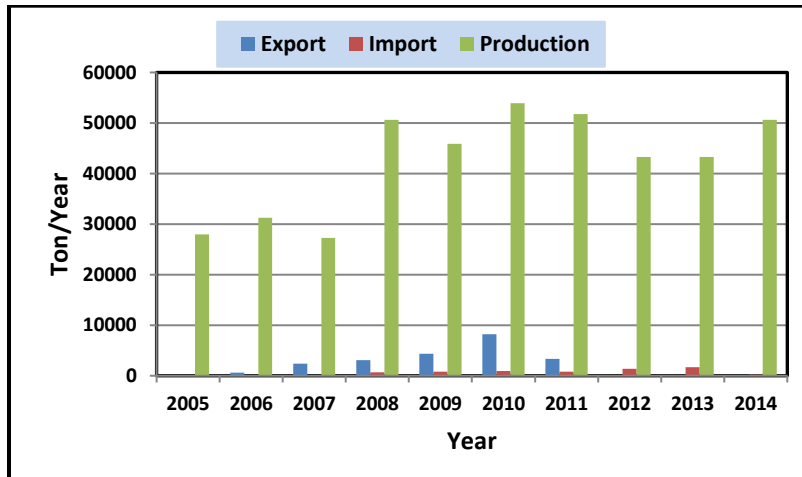
الشكل (10): مُجمل قيمة استيراد وتصدير لحوم الأبقار: 2005- 2014 ( مليون دينار)



الشكل (10): مُجمل قيمة استيراد وتصدير لحوم الاغنام: 2005-2014 ( مليون دينار)



الشكل (11): مُجمل قيمة استيراد وتصدير بيض المائدة: 2014-2005 ( مليون دينار )

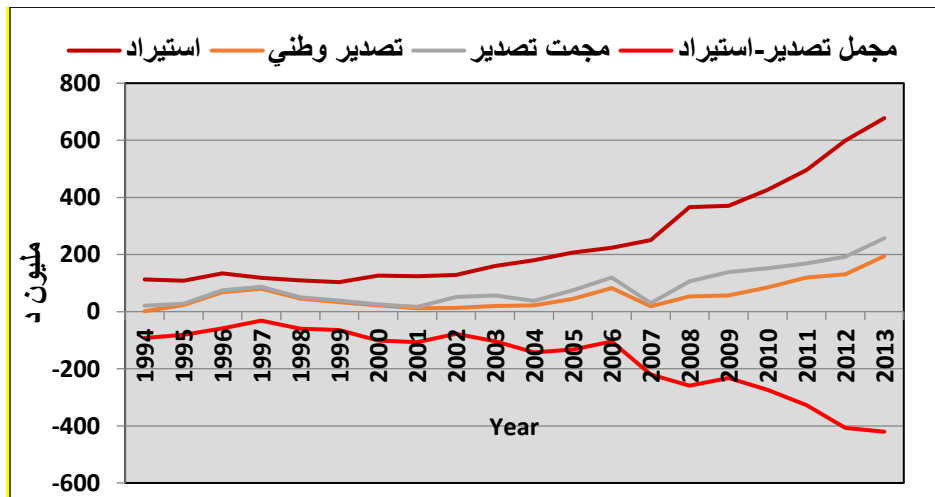


## الغذاء مصدراً للطاقة

**التحدي الرئيسي:** تعدّ مصادر المواد الغذائية التي تشكل السلة الغذائية ومحتواها من مصادر الطاقة اللازمة لصحة الفرد من المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي. وعليه؛ فإن الإنتاج الوطني من هذه المواد التي تشكل المكونات الرئيسية التي تمدّ الأفراد بالطاقة اللازمة لمعيشتهم، واحدٌ من التحديات الرئيسية للأمن الغذائي لأي بلد. كما أن الاعتماد على الاستيراد لسدّ الاحتياجات البشرية من الطاقة وعدم قدرة الموارد المحلية على إنتاج هذه المواد، يُعدّ من المؤشرات على قصور القدرات الوطنية، ما يؤدي إلى ارتفاع الفجوة بين الصادرات والواردات؛ إذ إن اتساع هذه الفجوة يلقي الضوء على قدرة الموارد الوطنية للقطاعات كافة من زراعة وصناعة على توفير المتطلبات البشرية، وإدامة توفيرها بأسعار معقولة. وفي هذا المجال تدلّ الإحصائيات المتوفرة على الاتساع المستمر في الفجوة بين الصادرات والواردات الأردنية (الشكل 12)؛ بسبب الارتفاع المستمر في الاحتياجات المحلية، وعدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة هذه المتطلبات من الموارد المحلية بشكل عام، والأغذية التي تشكل السلة الغذائية للمستهلك الأردني بشكل خاص.

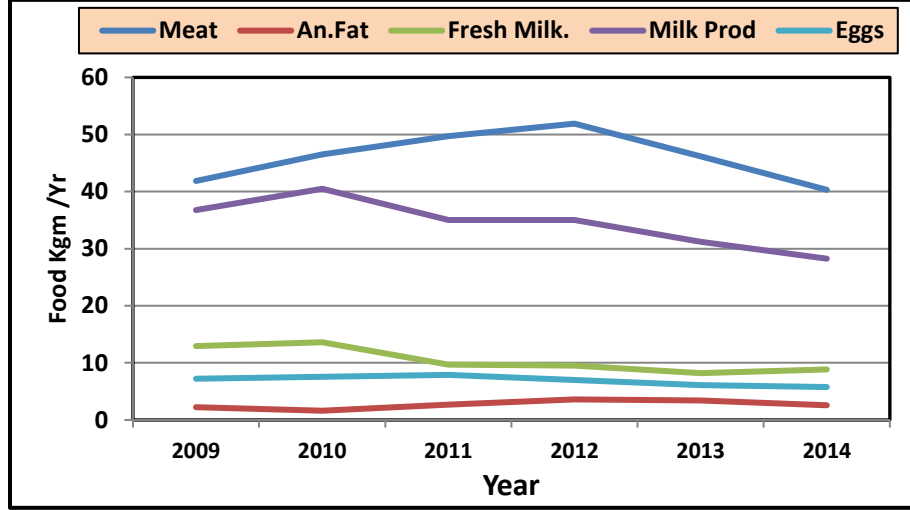
وتدلّ الإحصائيات على ارتفاع الاستيراد للمواد التي تشكل الجزء الرئيسي للطاقة، مثل: الحبوب والزيوت النباتية والسكر والأرز واللحوم ومنتجات الألبان، على الرغم من الزيادة الواضحة في إنتاج الخضراوات ولحوم الدواجن وبيض المائدة والحليب الطازج. إذ تزيد مساهمة المنتجات النباتية من الطاقة بنسبة أعلى تراوح بين 6-8 مرات من مساهمة المنتجات الحيوانية (الشكلان 12 ، 13).

الشكل رقم (12) : مُجمَل الصادرات والواردات وإعادة الصادرات: 2013-1994





الشكل (13): مساهمة بعض المنتجات الحيوانية في توفير الغذاء (كغم/سنة).

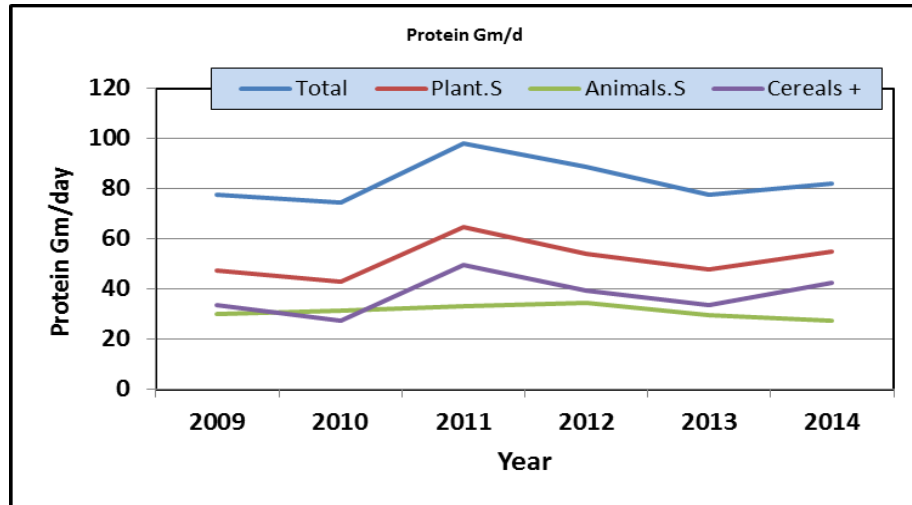


المصدر: قاعدة البيانات، دائرة الإحصاءات العامة.

#### مساهمة المنتجات المحلية بوصفها مصدراً للغذاء والطاقة

تُعدّ المواد الغذائية التي تحتوي على نسبة عالية من البروتين من المواد التي تمثل مصدراً عالي الطاقة، ولكنها تتوفر بكميات أقل من مثيلاتها من المنتجات النباتية. ويدلّ الشكل ( 14 ) على مدى مساهمة المواد من المصادر النباتية والحيوانية من البروتين التي تشير إلى تناقص ما يحصل عليه الفرد من البروتين من المصادر كافة، وارتفاع مساهمة المنتجات النباتية، وخصوصاً الحبوب مقارنة بمثيلاتها من المنتجات الحيوانية. كذلك تدلّ على مساهمة الحبوب العالية بوصفها مصدراً للبروتين، وذلك لرخص هذه المواد، ومن ثم استهلاكها بكميات كبيرة، إذ إن استهلاك الحبوب بوصفها غذاءً رئيسياً يُعدّ من العادات الموروثة منذ القدم.

الشكل (14): مساهمة بعض المنتجات الحيوانية في توفير البروتين (غم/يوم).



المصدر: قاعدة البيانات، دائرة الإحصاءات العامة

كما تشير الإحصاءات لسنوات متتالية على تناقص تدريجي، وإن كان بمستويات قليلة من الطاقة من المصادر النباتية، مع ثبات ما يتوفر للفرد من الطاقة من المصادر الحيوانية على الرغم من أن المصادر النباتية توفر أضعاف مساهمة المنتجات الحيوانية (الجدول 1). وتدلل أيضاً على ارتفاع مساهمة المنتجات النباتية من احتياجات الطاقة الحرارية مقارنة بمثيلاتها من المنتجات الحيوانية. ويكمن التحدي الأكبر في هذا المجال في أن غالبية المنتجات النباتية، مثل الحبوب، يتم استيرادها من الأسواق الخارجية، كما أن مساهمة الخضراوات والفواكه بوصفهما مصدرين للطاقة تعدّ متدنية. أما محصول الزيتون الذي يشغل ما مساحته حوالي 860.000 دونم؛ فإن ما يتم إنتاجه من الزيت لم يتعدّ الـ 20.000 طن (الشكل 15) خلال العام 2014. ويتميز إنتاجه بـ "المعاومة" من موسم إلى آخر.

#### الجدول (1): مساهمة المنتجات النباتية والحيوانية في توفير الغذاء والطاقة: 2013-2005

حصة الفرد				السنة
دهون غم/يوم	بروتين/كالوري/يوم	طاقة/كالوري/يوم	غذاء/كغم/سنة	
				2005-2007
56.9	52.9	2618.5	477.8	مصادر نباتية
24.9	29.2	401.6	103.6	مصادر حيوانية
81.8	82.1	3020.1	581.4	المجموع
				2009
66.6	47.6	2503.4	470.5	مصادر نباتية
26.9	30.2	416.8	106.9	مصادر حيوانية
93.5	77.8	2919.4	577.4	المجموع
				2011--2013

82.1	55.7	2990.0	516.6	مصادر نباتية
27.4	32.6	434.3	109.5	مصادر حيوانية
109.4	88.2	3424.3	626.1	المجموع
<b>2012</b>				
84.7	54.2	3837.4	520.7	مصادر نباتية
30.5	34.7	473.3	114.7	مصادر حيوانية
115.2	88.9	3510.7	635.4	المجموع
<b>2013</b>				
76.9	48.0	2656.2	461.6	مصادر نباتية
24.2	29.7	392.7	100.5	مصادر حيوانية
101.1	77.6	3048.8	562.1	المجموع

المصدر: قاعدة البيانات، دائرة الإحصاءات العامة، تقارير عدة.

### الشكل(15) كمية إنتاج زيت الزيتون والاستيراد والتصدير: 2005-2014 (طن/السنة)

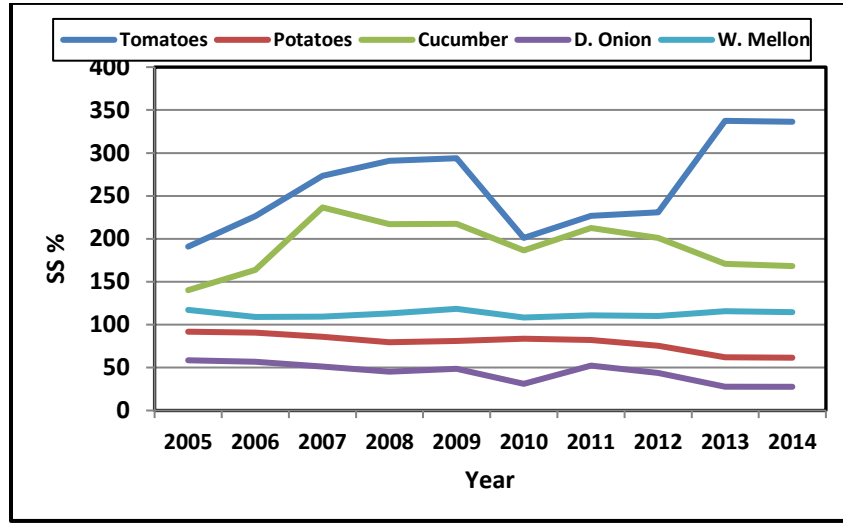


المصدر: قاعدة البيانات، دائرة الإحصاءات العامة

### نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات النباتية

إضافة إلى مساهمة المنتجات كافة في توفير الطاقة اللازمة لإدامة معيشة الأفراد وحصاة الفرد من البروتين أو الدهون من المصادر المتعددة؛ فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات، تمثل أحد المؤشرات على قدرة الموارد المحلية على توفيرها للمواطنين، وإدامة قدرتهم على التعامل مع زيادة الأسعار وتقلباتها، سواء على المستوى المحلي أو العالمي. كذلك تشير الإحصاءات المتوفرة إلى ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضراوات الرئيسية، وإن تناقصت هذه النسبة، وخصوصاً ما بعد العام 2012، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى ما دون 100% لمحصول مهم مثل البطاطا، كما أنها كانت متدنية جداً لمحصول البصل الجاف ( الشكل 16).

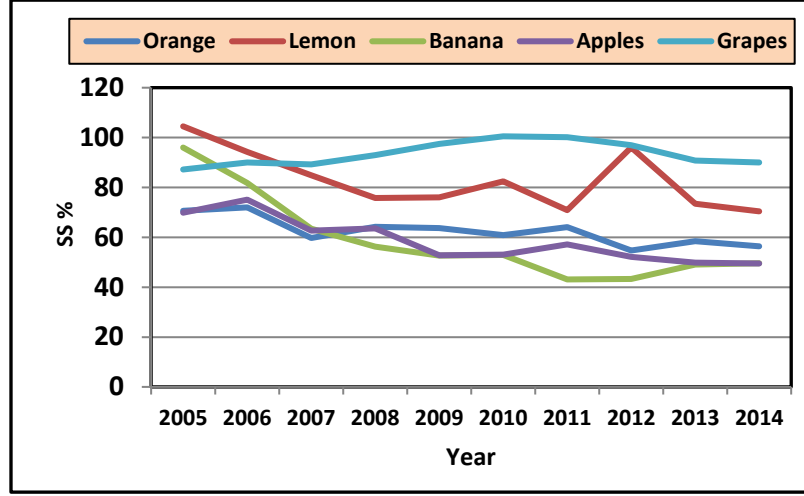
الشكل ( 16 ) : نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض أنواع الخضراوات : 2005- 2014 (%)



المصدر: قاعدة البيانات، دائرة الإحصاءات العامة

أما في ما يتعلق بالفواكه؛ فإن نسبة الاكتفاء الذاتي لها تتناقص باستمرار، وأظهرت تناقصاً بشكل واضح بعد العام 2012؛ إذ راوحت هذه النسبة لهذه المحاصيل بين 60-80% (الشكل 17).

(الشكل 17): نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض أنواع الفواكه: 2005-2014 (%)



المصدر: قاعدة البيانات، دائرة الإحصاءات العامة

## 2. فرص الحصول على الغذاء ( Affordability )

تُعدّ فرصة الحصول على الغذاء من محاور الأمن الغذائي الرئيسية المرتبطة بقدرة الدولة على توفير المنتجات، من الموارد المحلية أو المستوردة، بأسعار تمكن المواطنين من شرائها. وتعتمد هذه القدرة على مستوى دخل الأفراد، وقدرتهم على الإنفاق على متطلبات المعيشية المختلفة من مواد غذائية وتعليم وإسكان ومواصلات. ونظراً لأن أي دولة لن تكون قادرة على توفير جميع المواد الغذائية الضرورية لمواطنيها؛ فإنه لا بد من اللجوء إلى الاستيراد، ما يستدعي من الحكومات دعم بعض هذه السلع التي ترتفع أسعارها في السوق المحلية، الأمر الذي يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني. كما تتأثر قدرة الأفراد في الحصول على بعض المواد الغذائية الضرورية، وبخاصة السلع غير المدعومة، بناء على أسعارها محلياً التي قد تتذبذب خلال الموسم الواحد أو تتزايد مع الوقت بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في مدخولهم، ما قد يعوق أو يحول دون توفير المتطلبات المعيشية الأخرى.

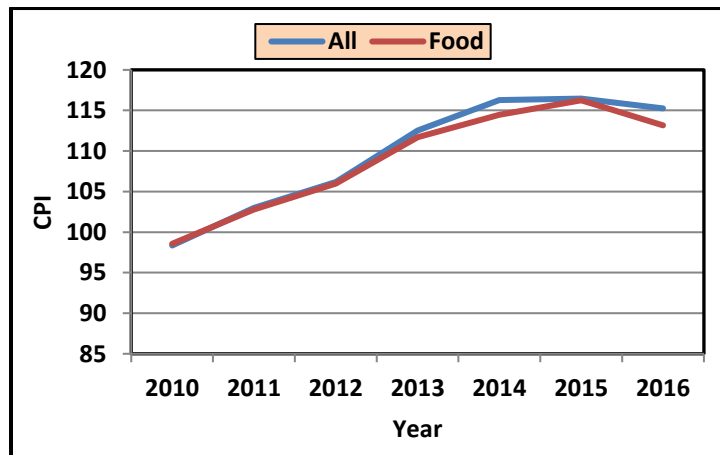
**الإنتاج المحلي:** يُعبر عن الإنتاج المحلي بنسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية. إذ تدلّ المعلومات المتوفرة على أن الأردن يتمتع بنسبة عالية من الاكتفاء الذاتي لكثير من المحاصيل الرئيسية، مثل الخضروات، ما عدا البصل الجاف ( الشكل 16 ) لكنه يعاني من تدني نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الحقلية، مثل: القمح والشعير والذرة الصفراء والأعلاف الخضراء والمركزة، كما يعاني من انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والأسماك ومنتجات الألبان المختلفة، ماعداً الحليب الطازج. كما يتمتع بنسبة اكتفاء عالية من لحوم الدواجن وبيض المائدة، ومن تدني نسبة

الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية والحيوانية على الرغم من اتساع المساحة المزروعة بأشجار الزيتون. كذلك تتدنى نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض أنواع الفواكه المختلفة، مثل: التفاح والعنب والحمضيات؛ بسبب ثبات المساحة التي تزرع فيها الحمضيات نسبياً مع الزمن.

إن النتيجة الطبيعية لتدني نسبة الاكتفاء الذاتي، وارتفاع كلفة الإنتاج المحلي، وتعويض النقص عن طريق اللجوء إلى الاستيراد، كما يشير إليه الفجوة الواسعة بين التصدير والاستيراد، هو ارتفاع كلفتها على المواطنين، ما يحدّ من قدرتهم في الحصول على احتياجاتهم الغذائية التي تشكل سلة الغذاء الرئيسية. كما تعمل زيادة التصدير لبعض السلع التي تدخل ضمن السلة الغذائية على ارتفاع أسعارها، ومن ثم ارتفاع الكلفة الكلية لها، وخصوصاً عند غياب سياسة واضحة للدولة للتدخل في التصدير وموازنته مع متطلبات الاستهلاك، وهو إجراء ليس محموداً بأن تتدخل فيه الدولة دائماً عند ارتفاع مستوى التصدير خوفاً من فقدان الأسواق التقليدية لهذه المنتجات. كما تتأثر الأسعار ومدى توفرها بالظروف البيئية وتقلبات المناخ. وستواجه أيضاً تحدياً أكبر متمثلاً بالمتغيرات المناخية المتوقعة خلال العقود المقبلة التي ستؤثر- بشكل كبير- في قدرة الموارد المحلية على إنتاج الكثير من المنتجات النباتية والحيوانية، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، ما سينتج عنه ارتفاع أسعار الكثير من المواد المنتجة محلياً أو المستوردة المرتبط إنتاجها كذلك بتذبذب أسعار الطاقة العالمية؛ وارتفاع أسعار الإنتاج والنقل؛ وكفاءة الإنتاج.

وتشير الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين إلى الارتفاع المستمر لمعظم متطلبات الإنفاق الضرورية ( الشكل 18) وارتفاع الأرقام القياسية لمعظم المنتجات النباتية والحيوانية (الشكلان 19، 20) .

**الشكل (18): الرقم القياسي للأسعار للمستهلك (%) لمُجمل الإنفاق والغذاء: 2016-2010**

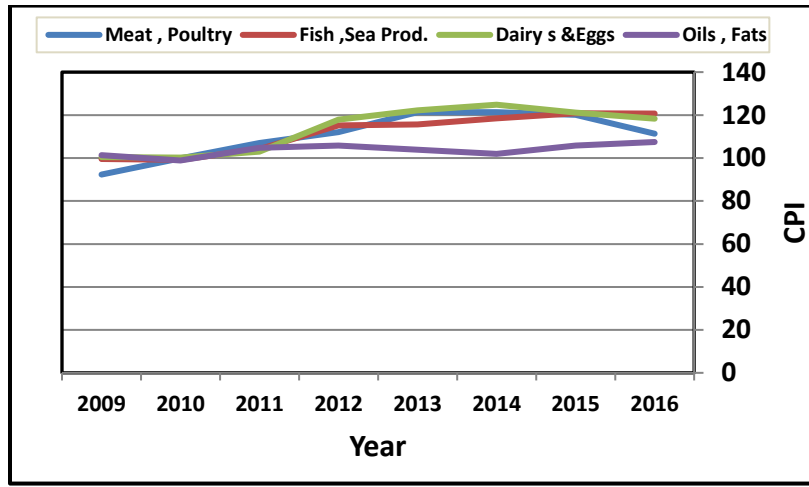


المصدر: قاعدة البيانات، دائرة الإحصاءات العامة

إضافة إلى تدبذب أرقام الأسعار القياسية خلال الموسم؛ فإن الأرقام القياسية للسلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية للمتطلبات المعيشية الأخرى، ترتفع بمعدلات تفوق الارتفاع مقارنة بالارتفاع في مدخول العائلة التي لا تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

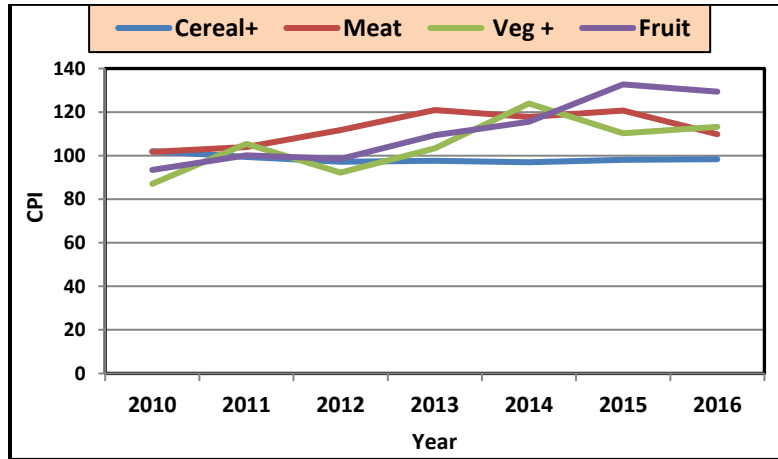
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

الشكل (19): الرقم القياسي لأسعار للمستهلك لبعض المنتجات الرئيسية: 2009-2016 (%).



المصدر: قاعدة البيانات، دائرة الإحصاءات العامة

الشكل ( 20 ) : الرقم القياسي للمستهلك لبعض المنتجات الرئيسية: 2010-2016 (%).



المصدر: قاعدة البيانات، دائرة الإحصاءات العامة

يشكل ارتفاع تكاليف المعيشة الأخرى، مثل: التعليم؛ والعناية الصحية؛ والملابس؛ والمواصلات؛ الطاقة، أحد المحددات على قدرة الأفراد والعائلات للحصول على المواد الغذائية الضرورية، وتوفير متطلبات المعيشة الأخرى. إذ تشير الإحصاءات إلى أن معدل الإنفاق العائلي على الغذاء يبلغ حوالي 38% ويليه في ذلك تكاليف السكن (22%) وأجور السكن (16%) (الجدول 2).

وتشير الأرقام إلى الزيادة المتصاعدة في تكاليف المعيشة المختلفة، ما يتطلب زيادة كبيرة في دخل الأسرة بما يمكنها من توفير هذه المتطلبات، وأهمها الغذائية لارتباط توفر المواد الغذائية: نوعاً، وكماً، بالحالة الصحية للأفراد، وبالالاقتصاد الوطني بشكل متزايد.

**الجدول (2): الرقم القياسي للمستهلك لبعض أوجه الإنفاق للمواد الغذائية ومتطلبات المعيشة الرئيسية-2016 (%)، وأهميتها النسبية .**

R S%	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المجموعة
2.79	132.32	128.98	119.8	111.48	110.74	104.09	99.3	الملابس
0.76	139.85	136.91	122.74	115.69	109.95	103.77	99.46	الاقدام
21.92	121.4	121.01	118.59	112.55	105.88	102.57	98.38	السكن
2.21	117.9	117.47	112.19	107.45	107.45	100.25	98.8	الإيجار
15.57	129.3	125.29	118.4	110.13	107.48	103.12	97.96	الأجرة
13.58	106.8	113.62	132.44	127.58	107.43	107.27	96.25	المواصلات
5.41	119.13	117.84	113.52	109.3	106.2	103.43	98.46	التعليم

المصدر: قاعدة البيانات، دائرة الإحصاءات العامة.

## البطالة

تؤثر البطالة، بشكل كبير، في قدرة الأفراد والعائلات على توفير متطلبات المعيشة، وترتبط معدلات البطالة بالحالة الاقتصادية؛ وعملية التنمية؛ ومدى انتشارها الجغرافي بين المحافظات المختلفة. ويبلغ معدل البطالة في الأردن حوالي 14% ويتذبذب من سنة إلى أخرى، ولكن من الملاحظ الفرق الكبير بين نسبة البطالة بين الذكور والإناث؛ إذ تبلغ حوالي ضعفها للإناث مقارنة بالذكور.

## الفقر



ترتبط مستويات الفقر بالأنشطة الاقتصادية ومعدلات البطالة، ويحدد مستوى الفقر قدرة الأفراد في الحصول على المواد الغذائية ومتطلبات المعيشة الأخرى. وتشير المسوحات للعام 2010 إلى أن معدل الفقر في الأردن يبلغ حوالي 14% (الجدول 3). لكن تشير الأرقام للعام نفسه، إلى أن ما نسبته 22.5% من العائلات تعتبر هشة ومعرضة للانضمام إلى قائمة الفقراء عند تغيير الأوضاع الاقتصادية (الجدول 4). وتختلف هذه النسبة من محافظة إلى أخرى؛ إذ تبلغ أدها في محافظة عمان 19% وأعلىها في محافظة المفرق 31%.

**الجدول(3): معدل نسب الفقر ونسب السكان حسب المحافظات: 2010-2008**

المحافظة	2010		2008	
	نسبة الفقراء (%)	الفقر (%)	نسبة الفقراء (%)	الفقر (%)
عمان	30.6	11.4	24.6	8.3
البلقاء	9.7	20.9	8.7	19.7
الزرقاء	14.6	14.1	11.7	11.2
مادبا	2.7	15.1	2.6	14.9
إربد	18.7	15.0	20.5	14.7
المفرق	6.2	19.2	11.9	31.9
جرش	1.4	20.3	4.6	20.3
عجلون	4.3	25.6	2.3	13.3
الكرك	3.6	13.4	5.5	17.1
الطفيلة	1.6	17.2	2.2	21.1
معان	3.5	26.6	3.4	24.2
العقبة	3.0	19.2	2.0	11.8
المملكة	100	14.4	100	13.3

المصدر: إحصاءات: مسح النفقات والدخل العائلي: لعامان: 2008 و 2010

**الجدول(4): توزيع نسب وعدد العائلات المعرضة للفقر حسب المحافظات للعام 2010**

المحافظة	عائلات هشة (%)	عدد العائلات الهشة
عمان	19.0	88,051
البلقاء	26.8	20,457
الزرقاء	21.9	37,167
مادبا	22.8	6,330
إربد	26.7	52,148
مفرق	30.9	14,755
جرش	19.1	5,757
عجلون	27.1	6,617
الكرك	20.8	8,673
الطفيلة	26.4	4,124
معان	28.4	5,688
العقبة	22.7	5,464
المملكة	22.5	255,231

المصدر: إحصاءات: مسح النفقات والدخل العائلي: 2010

وعند دراسة مستوى الفقر، فإن مستوى خط الفقر العام يدلّ على مدى اتساع هذه الظاهرة، لكن عند دراسة شدة الفقر التي تدلّ على مدى تعمق الفقر عمودياً أو ارتفاع المتطلبات المادية لانتشال الأفراد من حالة الفقر، يتضح أن معدل شدة الفقر يزداد وينسب متفاوتة بين المحافظات للفترة الواقعة بين الأعوام 2006- 2010؛ إذ يلاحظ ارتفاع معدل شدة الفقر للمحافظات كافة (الجدول 5) ما يشير إلى ارتفاع التكاليف المالية للتخفيف من تعمق هذه الظاهرة وليس القضاء عليها.

#### الجدول (5): تغيير معدل معيار شدة الفقر حسب المحافظات 2006-2010

المحافظة	2006	2008	2010
عمان	0.56	0.47	0.86
البلقاء	1.17	1.3	2.10
الزرقاء	0.83	0.47	1.17
مادبا	0.79	0.66	1.04
إربد	0.93	0.81	1.18
المفرق	2.50	1.96	2.24
جرش	1.36	1.67	1.27
عجلون	1.35	1.07	1.95
الكرك	1.54	1.25	1.31
الطفيلة	1.21	0.57	0.85
معان	1.02	2.00	3.36
العقبة	1.74	1.3	1.48
المملكة	0.93.	0.79	1.21

المصدر: إحصاءات: مسح النفقات والدخل العائلي: 2006-2010

ويشير الجدول 6 إلى توزيع خطوط الفقر المختلفة للمحافظات كافة لخطوط الفقر العام أو خط الفقر بدون المواد الغذائية.

#### الجدول (6) خطوط مستويات الفقر حسب المحافظات (دينار)، 2008

2008	2008	2008	
فقر غير غذائي	خط الفقر	فقر مدقع	
403	703	300	عمان
382	672	290	البلقاء
378	662	285	الزرقاء
384	677	293	مادبا
375	663	292	إربد
339	656	277	مفرق
372	656	284	جرش

384	677	294	عجلون
384	669	296	الكرك
375	660	285	الطفيلة
379	674	295	معان
385	668	283	العقبة
388	680	300	المملكة

**Note: Absolute** Poverty Line: 814JD/Yr., Abject Poverty:

336JD, Non-food Poverty Line: 478JD, *JD/Year/individual*

in 2010

### الدخل السنوي ونفقات العائلة

يبدّل معدل الإنفاق العائلي على قدرة العائلات على توفير الغذاء. إذ تشير المسوحات إلى أن 97.5% من العائلات استطاعت توفير الغذاء بمستوى مقبول العام 2010. ولكن هذا المستوى انخفض إلى 93.8% العام 2013 (الجدول 7). أما نسبة العائلات غير الآمنة غذائياً؛ فقد ارتفع من 0.30% إلى 0.50%، وارتفعت نسبة العائلات الهشة بالنسبة للغذاء من 2.1% إلى 5.7% العام 2013.

### الجدول (7) معدل الإنفاق العائلي على المواد الغذائية حسب مستوى الفقر ومدى التعرّض للفقر الغذائي: الأعوام من 2010-2013

العائلات (%)		الفئة
2013	2010	
0.5	0.3	غير آمن غذائياً
5.7	2.1	هش نحو الأمن الغذائي
93.8	97.5	استهلاك غذائي مقبول

المصدر: إحصاءات: مسح النفقات والدخل العائلي: العامان 2010 و2013

لقد ارتفعت معدلات إنفاق العائلات بشكل عام على المواد الغذائية وغير الغذائية من 9654 ديناراً العام 2010 إلى 10247 ديناراً العام 2013. ويبلغ معدل الإنفاق المقبول للغذاء ما مقداره 3986 و6162 ديناراً لغير الغذاء للعام 2013. أما من تصنف أوضاعهم بالهشة؛ فقد بلغ معدل إنفاقهم على الغذاء ما مقداره 2296 ديناراً ولغير الغذاء 3440 ديناراً للعام نفسه. ويلاحظ، بشكل عام، ارتفاع معدلات الإنفاق العائلي للعائلات غير الآمنة أو ذات الأوضاع الهشة أو ذات الاستهلاك المقبول (الجدول 8).

**الجدول ( 8 ) معدل الإنفاق العائلي على المواد الغذائية وغيرها: الأعوام 2010-2013**

معدل الإنفاق العائلي		غير الغذاء		الغذاء		الإنفاق
2013	2010	2013	2010	2013	2010	
4157	2812	2551	1839	1606	974	غير أمن غذائيا
5736	4162	3440	2515	2296	1647	هش نحو الأمن الغذائي
10553	9797	6452	5911	4101	3886	استهلاك غذائي مقبول
10247	9653	6261	5825	3986	3828	المملكة

المصدر: إحصاءات: مسح النفقات والدخل العائلي: العامان 2010-2013

وتدلّ الإحصاءات للعام 2010 على أن نسبة العائلات المعرضة للفقر قد بلغت 14.4%، وأن نسبة العائلات التي تصنف بالهشة الغذائية قد بلغت 2.4%، وأن نسبة من يتلقى المعونة من صندوق المعونة الوطنية قد بلغت 4.2% (جدول 9).

**الجدول(9): توزيع السكان حسب تصانيف الفقر المختلفة والمعرضين للفقر الغذائي**

العدد	العائلات (%)	الفئة
907,000	14.4	فقير
63,000	1.0	فقر مدقع
250,000	4.2	يتلقى معونة من صندوق المعونة الوطنية
155,000	2.4	هش غذائيا
6,300,000	100	المملكة

المصدر: إحصاءات: مسح النفقات والدخل العائلي: العام 2010

أما توزيع العائلات حسب الدخل السنوي؛ فقد دلت الإحصاءات للعام 2013 على أن 80.3% من العائلات التي يقل دخلها عن 5000 دينار تُعدّ غير آمنة غذائياً، وأن ما نسبته 57% تصنف أوضاعهم بالهشة بالنسبة للأمن الغذائي (الجدول 10).

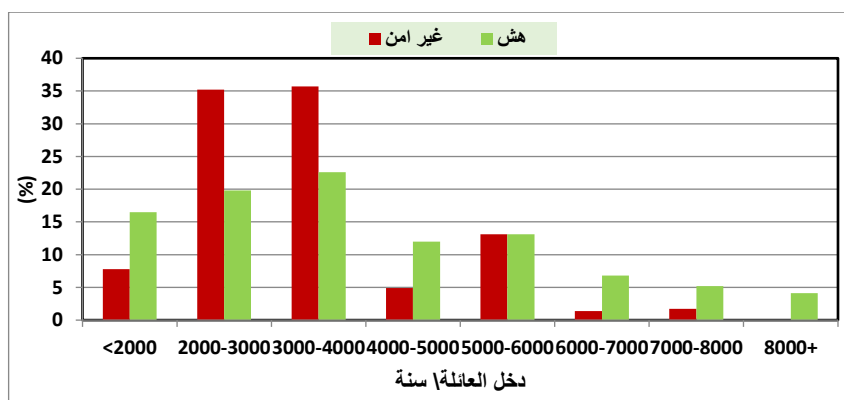
وفي هذا المجال؛ فقد تلجأ العائلات إلى تغيير في عاداتها الغذائية مثل الاستغناء عن عدد وجبات الطعام التي تدخل فيها اللحوم؛ أو استبدال بعض أنواع الزيوت عالية الأسعار واستبدالها بالزيوت قليلة الأسعار؛ أو تقليل عدد الوجبات بشكل عام؛ أو اللجوء إلى حفظ التكاليف على أوجه الإنفاق الأخرى، مثل: التعليم أو الملابس أو الإسكان غير الرخيص وغيره من الإجراءات. وتدل المسوحات للعامين 2010 و2013 على ارتفاع نسب العائلات التي لجأت إلى استراتيجية التأقلم مع ارتفاع تكاليف المعيشة ومواءمتها مع مستوى الدخل السنوي (الجدول 11 الشكل 20)

الجدول ( 10 ): نسبة توزيع العائلات حسب غير الأمن والهش غذائياً: 2013

عائلات هشة%	غير أمن غذائياً%	فئة دخل العائلة (د)
57.1	80.3	<5000
35.1	17.2	5000-10000
6.6	1.4	10000-15000
0.5	0.8	15000-20000
0.8	0.0	+20000
100.0	100.0	المملكة

المصدر: إحصاءات: مسح النفقات والدخل العائلي: العام 2013

الشكل ( 20 ): توزيع العائلات غير الأمانة غذائياً والهشة تجاه الأمن الغذائي حسب مدخول العائلة السنوي: 2010



الجدول ( 11 ) توزيع العائلات التي لجأت إلى استراتيجية التأقلم حسب دخل العائلة السنوي

فئة الدخل	العائلات (%)	
	2010	2013
<1800	1.9	2.3
1800-3600	12.4	14.1
3600-6000	30.4	26.1
6000-9000	24.2	25.9
9000-12000	13.1	14.5
12000-14000	5.2	5.9
>14000	12.7	15.1

المصدر: إحصاءات: مسح النفقات والدخل العائلي: العامان 2010-2013

وتدلّ المسوحات على أن 21% من العائلات قد استخدمت استراتيجية التأقلم الغذائي فقط، بينما بلغت نسبة العائلات التي لجأت إلى استراتيجية التأقلم الغذائي وغير الغذائي 8.2% (الجدول 12) وبلغت نسب العائلات التي لم تلجأ إلى أي نوع من التأقلم حوالي 70.4%.

**الجدول ( 12 ) توزيع العائلات التي لجأت إلى استراتيجية التأقلم**

العائلات (%)	استراتيجية التأقلم
21.1	تأقلم غذائي فقط
0.3	أسلوب تأقلم آخر
8.2	تأقلم باستخدام الأسلوبين
70.4	لم يستخدم أي أسلوب

المصدر: إحصاءات: حالة الأمن الغذائي: العامين 2010-2011

### 3- استدامة الأمن الغذائي (Sustainability)

#### المحركات: الاقتصادية والاجتماعية:

تُعدّ المحركات الاقتصادية والاجتماعية من المحركات الرئيسية التي تساهم بدور كبير في الأمن الغذائي. وتتعدد هذه المحركات وتتداخل أو تتفاعل مع بعضها بعضاً بشكل كبير . كما تعدّ التشريعات من أهم المحركات التي تؤثر بمختلف العوامل الأخرى مجتمعة؛ إذ تترجم التشريعات التزام الحكومة المستدام على المدى ما دامت هذه التشريعات نافذة.

لقد كان لتطبيق التشريعات النازمة للتعامل مع الأراضي الزراعية في الأردن العامل الأكبر في ضياع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التي قدرت بحوالي 840000 دونم منذ العام 1975، أو ما يعادل ما نسبته 33% من الأراضي المتاحة للقطاع الزراعي، وتحول استخدامها لأغراض غير زراعية (الجدول 13) . ولم يتوقف أثر التشريعات عند استخدام الأراضي لأغراض غير زراعية، بل امتد إلى تفتيت مساحات كبيرة منها إلى قطع ذات مساحات صغيرة تراوح بين 2-10 دونمات ( الجدول 14) مساهم في إهمال مساحات واسعة بدون زراعة سنوياً تقدر بحوالي 44% من المساحة (الجدول 15).

أما المساحات التي تأثرت بهذه التغييرات؛ فتدل الإحصاءات بأنها قد امتدت إلى الأراضي التي تزرع فيها المحاصيل الحقلية؛ إذ تراجع مساحتها بحوالي 64% منذ العام 1975 وحتى 2007. ولكن قطاعات الزراعة الأخرى، مثل: الأشجار المثمرة والخضراوات، قد شهدت المساحة المزروعة بها زيادة واضحة خلال الفترة نفسها، إذ زادت المساحة المزروعة

بالخضراوات بـ 38.3% والأشجار المثمرة بـ 154%. أما الأسباب الكامنة وراء الزيادة الكبيرة في مساحات الأراضي المزروعة بالخضراوات؛ فتعزى إلى تزايد المساحات المروية سواء في وادي الأردن أو المرتفعات الشرقية التي لم تطلها عمليات التفتت. أما الزيادة الكبيرة بالمساحات المزروعة بالأشجار المثمرة؛ فيعود السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة في المساحات المزروعة بأشجار الزيتون التي تمت زراعتها في مساحات كبيرة من الأراضي ذات المساحات الصغيرة التي كانت تزرع بالمحاصيل الحقلية لتدني جدوى زراعتها، وتحوّل زراعتها إلى زراعة أشجار الزيتون. إذ بلغت المساحة المزروعة بالزيتون حوالي 860000 دونم. وهذا ما يفسر الارتفاع الكبير بالمساحة الكبيرة المزروعة بالأشجار المثمرة، وتناقص المساحات التي كانت تستغل لزراعة المحاصيل الحقلية. وتدلل المعلومات على أن المساحات التي سادها التفتت وخرجت من إنتاج المحاصيل الحقلية قد استخدمت بشكل كبير للأنشطة العمرانية، وخصوصاً حول المراكز الحضرية، ما سهل من هذا التحوّل في استخدام هذه الأراضي لأغراض الأنشطة العشوائية هو نشوء سوق الأراضي الذي يتصاعد باستمرار؛ نظراً للحاجة المتزايدة لتلبية الاحتياجات السكانية. وقد لعبت أنظمة استعمالات الأراضي دوراً كبيراً بانتشار البناء بشكل عشوائي على الأراضي الزراعية، وساعد على ذلك "فلس الريف" الذي سهل وصول التيار الكهربائي إلى المنازل المقامة على هذه الأراضي وفي سرعة تحويل أعداد بسيطة من الأبنية إلى مجالس قروية وسرعة تنظيمها إلى مجالس قروية مع مرور الوقت.

هذا وقد كان لغياب التخطيط الإقليمي الشامل والمبني على قواعد معلوماتية فنية، دور كبير في سوء استغلال الأراضي، وسهّل من وضع التشريعات التي ساهمت في سهولة تحويل استغلالها إلى أغراض غير زراعية، وساعد في تفتت الملكيات الزراعية، ما أدى إلى إهمالها، ومن ثم تدهورها، وساهم في هجرة أعداد متزايدة من السكان من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، وفاقم من ضرورة توفير المزيد من الأراضي لتلبية الأعداد المهاجرة بسبب ارتفاع معدلات البطالة والفقر في تلك المناطق. لقد أدى هذا الوضع، من ثم، إلى تركّز السكان في مساحات محدودة تنتشر بين الأراضي الزراعية، الأمر الذي من شأنه رفع معدلات ضياع الأراضي الزراعية؛ بسبب الزيادة السكانية التي ارتفعت مرات عدة بشكل مفاجئ بسبب الظروف المحيطة بالأردن التي كان أحدثها للجوء السوري الذي يشكل تحدياً واضحاً لمختلف القطاعات، وخصوصاً قطاع الأراضي والمياه والإسكان والمنافسة في سوق العمل، وزيادة الطلب على المنتجات الغذائية، والمنافسة في كثير من الفرص الاقتصادية المتاحة، ومياه الشرب، وتزايد مياه الصرف الصحي، وضرورة معالجتها وربطها بالشبكة الوطنية، والضغط على الموارد الطبيعية والبيئية، وارتفاع خطورة انتقال أو تفشي الأمراض الحيوانية العابرة للحدود .

الجدول (13) التغيير في استخدام الغطاء الأرضي حسب الاستخدام الزراعي وغيره منذ العام 1975- 2007

1975--2007	1975--1997	2007	1997	1975	الاستخدام
%		مساحة			
-63.6	-16.5	714841	1580442	1962795	محاصيل حقلية
154.2	160.0	812815	831437	39700	الفاكهة
38.3	40.8	278971	284030	201704	خضراوات
-2.8		243041	249959		خضراوات مفتوحة
5.5		35930	34071		خضراوات مغطاوة
-46.4	-69.7	413413	233488	771630	بور
-27.9	-38.4	190553	162795	264154	غير مستغلة
-81.0.	-34.5	27776	95758	146140	غير مصنفة
-16.9		113009		136058	أخرى مؤقتة
-62.8		14384		38690	أخرى
-33.0	-21.6	2,615,076	3,060,000	3,904,031	مجموع

المصدر: إحصاءات 1975, 1983, 1997, 2007

الجدول ( 14 ): تصنيف نسب الملكيات حسب مجموعات ومقدار نسب تغيير المساحات لكل مجموعة بين الأعوام 2007-1975

1975-2007		1997-2007		فئة المساحة
مساحة	عدد	مساحة	عدد	
244.9	301.2	16.8	69.2	<5
192.6	194.1	3.7	2.2	5 – 10
67.7	72.0	-16.6	-16.8	10 – 20
7.5	5.2	-22.1	-24.3	20 – 30
20.9	19.6	33.3	32.7	30 – 40
-26.7	-27.0	-21.8	-22.5	40 – 50
-54.5	-54.0	-37.9	-39.2	50 – 100
-67.4	-67.5	-44.2	-45.9	100 – 200
-64.8	-65.9	-32.6	-35.5	200 – 500
-45.5	-28.1	-4.2	20.9	500 – 1000
-15.4	-21.3	34.4	24.1	1000 – 2000
0.8	-5.8	77.1	50.5	> 2000
-33.0	57.8	-14.5	5.5	مجموع

المصدر: إحصاءات 1975, 1983, 1997, 2007



الجدول ( 15 ): تغيير المساحات المزروعة منذ 1975 حسب طريقة الاستخدام

التغيير		السنة					المحصول
75-2007	97-2007	75- 97	2007	1997	1983	1975	السنة
%		المساحة					المساحة
-64.0	-54.8	-64.2	714841	1580443	1661277	1995750	المحاصيل الحقلية
154.2	2.4	148.7	812815	794138	425224	319700	شجار الفاكهة
14.3.	-1.8	14.3	278971	284031	1107398	244025	الخضروات
-44.0	84.8	-51.7	431413	233488	747542	771627	مهملة
-32.8	-22.6	-13.2	2238041	2892100	3941441	3331102	المجموع

المصدر: إحصاءات 2007, 1997, 1983, 1975

موارد المياه المتاحة للري

يشكل الإنتاج من الزراعة المروية العصب الرئيسي لإنتاج الكثير من المحاصيل الرئيسية، مثل: الخضراوات والحمضيات والموز والتمور وبعض الأشجار المثمرة. كما يشكل الجزء الرئيسي من الصادرات النباتية إلى الأسواق الخارجية. لقد شهد هذا القطاع تطوراً واضحاً خلال العقود الأربعة الماضية. إذ أدخلت أساليب الري الحديثة والإنتاج المكثف، ما تطلب الاستعمال الكبير لمدخلات الزراعة، مثل: الأسمدة والمواد الكيماوية لمقاومة الأمراض. كما تمّ التوسع في مساحات الأراضي المروية خارج الوادي حتى بلغت المساحة المزروعة خارج الوادي حوالي 470000 دونم مقارنة بوادي الأردن؛ إذ بلغت مساحة الأراضي المروية حوالي 33000 دونم.

وتتميز قطاع المياه في الأردن بديناميكية عالية من ناحية الاستكشافات المحدودة، ولكنها مصحوبة بالزيادة المتسارعة للإيفاء بالاحتياجات المتزايدة للقطاعات الزراعية والمنزلية، وارتفاع كميات المياه المعالجة ذات النوعية المتدنية التي أُدخل استخدامها في ري المزروعات بشكل كبير، خصوصاً في وادي الأردن حتى أصبحت تستعمل في ري كافة أنحاء الوادي بعد خطها بمياه الأمطار خلف السدود المقامة على حافة الوادي، ما يجعل من الزيادة المستمرة في استخدامها تحدياً جديداً يهدد الزراعة المروية؛ بسبب النقص في المياه العذبة التي كانت تستخدم في الري والتوقعات بزيادة هذا النقص في المستقبل ( الجدول 16) ما يستوجب سد هذا العجز باستخدام المياه المعالجة التي ستبلغ حوالي 3م220 خلال العام 2020 و3م240 خلال العام 2030 ( الجدول 17).

أما في المناطق المرتفعة خارج الوادي؛ فإن ري المزروعات يواجه تحدياً من نوع آخر؛ إذ إن الزراعة المروية تعتمد، بشكل كبير، على المياه الجوفية وبمساحات قليلة على الينابيع. فالمياه الجوفية تعاني من الضخ الجائر الذي تجاوز تقريباً الضخ الآمن ( 3م275). فقد بلغ الضخ حوالي 3م475 سنوياً. وبفحص (الجدول 17) يستدل من الأرقام المتوفرة أن العجز الكلي

لمياه الري سيكون حوالي 3م237 بحلول العام 2020، وأن مجموع ما سيتوفر للري بحلول العام 2030 سيكون بحدود 3م550. وهذا يشير إلى أن نسبة المياه المعالجة المستخدمة في الري ستبلغ حوالي 50% من الكمية الكلية المستخدمة في الري، ما سيرتب عليه الكثير من التحديات البيئية، مثل تدهور التربة، وتملحها، وآثار استخدام هذه المياه على نطاق واسع على الصحة العامة، ونوعية المنتجات، وقدرتها التنافسية في الأسواق.

ولا يُمثل الاستخدام المتزايد في نسب خلط المياه المعالجة في ري المزروعات التحدي الوحيد لمستقبل هذا القطاع وقدرته على الاستدامة؛ بل بالتحدي الأني المتمثل بغياب استراتيجية محددة مبنية على معلومات ونتائج واضحة عن الأسلوب الأمثل لاستخدام هذه المياه، مثل: نوع الأراضي والمحاصيل المناسبة لتلافي الآثار البيئية المتوقعة لاستخدامها، إضافة إلى الحصول على عائد اقتصادي مناسب؛ إذ يُعدّ هذا المورد ذا قيمة غاية في الأهمية، إذا ما أخذ في الحسبان مدى توفر الموارد المائية الآن، والتحديات المستقبلية التي ستواجه قطاع المياه على وجه الخصوص.

أما على المدى المتوسط والبعيد؛ فتشكل الزيادة السكانية والتغيرات المناخية من أهم التحديات التي ستواجه هذا القطاع. إذ تدلّ الدراسات ( الشكل 23 ) على أن الهطول المطري قد تناقص بحوالي 25% من المعدل العام خلال العقود الأربعة المنصرمة، وخصوصاً في المناطق عالية الأمطار، كما تدلّ المعلومات على ارتفاع درجات الحرارة بحوالي 1.51-درجة مئوية خلال الفترة نفسها. كما تدلّ التقارير العالمية ( اللجنة الدولية للتغيير المناخي ) على أن منطقة الشرق الأوسط ستشهد تناقصاً في كمية الأمطار بما يعادل 25% وارتفاعاً مقداره 2 درجة مئوية خلال الخمسين عاماً المقبلة.

إن الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية لن تقتصر فقط على توفر المياه بسبب تدني معدلات الشحن الجوفي وتدني ما يتوفر من المياه العذبة للري، بل أيضاً بارتفاع نسبة خلط المياه المعالجة المستخدمة في الري وارتفاع معدلات التبخر، ما يقلل من توفرها، ويتطلب بالضرورة تغيير النمط الزراعي، وإدخال زراعات جديدة تناسب الظروف المناخية الجديدة.

**الجدول ( 16 ) كميات المياه المتوفرة والمطلوبة ومقدار العجز المتوقع حسب القطاعات لغاية 2020**

السنة	الاستخدام المنزلي			الصناعة			الزراعة			المجموع		
	التزويد	الطلب	العجز	التزويد	الطلب	العجز	التزويد	الطلب	العجز	التزويد	الطلب	العجز
1995	243	275	32	34	38	4	605	791	186	882	1,104	222
2000	281	388	107	62	78	16	617	791	174	960	1,257	297
2005	369	411	42	86	96	10	250	900	186	1,169	1,407	238
2010	421	438	17	104	119	15	681	900	219	1,206	1,457	251
2015	435	522	87	113	128	15	677	900	223	1,225	1,550	325
2020	460	616	156	127	142	15	663	900	237	1,250	1,658	408

الجدول ( 17 ) كميات المياه المتوفرة (م3) من كافة المصادر ومقدار العجز المتوقع حسب القطاعات لغاية 2030

السنة	2014	2015	2020	2025	2030
الضخ الآمن من المياه الجوفية	275	275	275	275	275
مياه جوفية غير متجددة	144	144	169*	234**	234
مقدار الضخ فوق مستوى الأمن	160	160	140	118	96
المياه السطحية	258	260	270	280	290
مياه الصرف الصحي المعالجة	125	140	180	220	240
مياه معالجة إضافية	10	10	90	90***	240****
المجموع	972	988	1124	1271	1375
مصادر مستدامة	612	829	984	984	1259
الطلب للاستهلاك المنزلي، السباحة والصناعة	714	717	727	751	810
الري	497	505	520	535	550
الصخر الزيتي والمفاعل النووي	00	00	57	72	90
مجموع الطلب الكلي	1211	1222	1304	1358	1450
العجز مع الضخ فوق الأمن	-230	-233	-180	-141	-75

Sources: National Water Master Plan [http:// www.mwi.gov.jo/NWMAP](http://www.mwi.gov.jo/NWMAP)

### التطور السكاني

يعدّ التطور في السكان من أهم المؤثرات الرئيسية على الأمن الغذائي؛ بسبب تأثيرها في الأوضاع الاقتصادية والتنمية المستدامة. وهو واحدٌ من العوامل الديناميكية التي تسببت بخلل واضح؛ نظراً لغياب التخطيط الشامل المبني على الزيادة في السكان، ومواءمته مع توزيع الموارد الطبيعية؛ بسبب الهجرات القسرية من الدول التي سادتها ظروف أمنية طارئة التي استمرت خلال عقود، كان آخرها اللجوء السوري المتواصل منذ العام 2011 التي ستستمر آثاره إلى مدى غير واضح في المستقبل، وعلى قطاعات عدة ذات علاقة وثيقة بالأمن الغذائي ومحركاته المختلفة، إضافة إلى استخدام الأردن للعمالة الوافدة بأعداد كبيرة من الدول المختلفة؛ إذ يشير الجدول (18) إلى أعداد الوافدين من مختلف الجنسيات خلال العام 2015، فهناك تواجد لحوالي 3,538,000. حسب تعداد (2015) ( الإحصاءات العامة 2015).

الجدول (18) عدد السكان غير الأردنيين المقيمين في الأردن حسب الجنسية العام 2015

الجنسية	Number
مصري	525,000

230,000	عراقي
575,000	فلسطيني
1,380,000	سوريون (متضمناً اللاجئين)
808,000	آخرون
3,538,000	المجموع

المصدر: الإحصاءات؛ والمجلس الأعلى للسكان، 2015

تشير المعلومات إلى أن أعداد السكان الأردنيين قد بلغ حوالي 7.2 مليون نسمة في العام 2015. كما تشير التوقعات إلى أن أعداد السكان سيرتفع إلى 11.6 مليون بحلول العام 2050 حسب السيناريو المنخفض، وإلى حوالي 15 مليون نسمة حسب السيناريو المرتفع (الجدول 19). أما في ما يتعلق بالأعداد الكلية للمتواجدين على الأراضي الأردنية من أردنيين وغيرهم؛ فتدل الأرقام، في حال مغادرة 60% من اللاجئين السوريين للأراضي الأردنية بحلول العام 2030، على أن الأعداد من غير الأردنيين سيكون بحدود 3.5 إلى 4 ملايين نسمة (الجدول 20) (الإحصاءات؛ والمجلس الأعلى للسكان 2015).

#### الجدول (19) : أعداد السكان الأردنيين المتوقع حتى العام 2050 حسب مختلف السيناريوهات

السيناريو المنخفض	السيناريو المتوسط	السيناريو المرتفع	السنة
6678300	6678300	6678300,	2012
7191390	7195564	7212003	2015
7946654	7973360	8079660	2020
8656776	8735572	9026381	2025
9291762	9463557	10055530	2030
9901689	10190310	11158402	2035
10516860	10935727	12338786	2040
11100083	11671407	13606923	2045
11615088	12368294	14974511	2050

المصدر: الإحصاءات؛ والمجلس الأعلى للسكان، 2015

#### الجدول (20) : أعداد السكان (الأردنيين وغير الأردنيين) المتوقع حتى العام 2050 حسب مختلف السيناريوهات

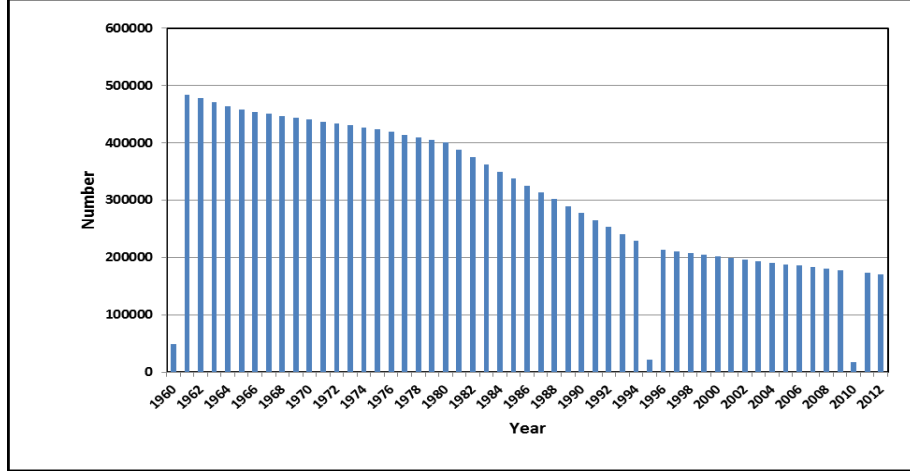
السيناريو المنخفض	السيناريو المتوسط	السيناريو المرتفع	السنة
11,728,774	11,755,480	11,861,780	2020
12,248671	12,420,466	13,012,439	2030
15,075,353	15,828,559	18,434,776	2050

المصدر: الإحصاءات؛ والمجلس الأعلى للسكان، 2015

الهجرة من الأرياف

يُعدّ توزيع السكان في المناطق المختلفة في أي بلد من المؤشرات التي يمكن استخدامها للاستدلال على نجاح التخطيط الطويل الأمد في إدارة الموارد الوطنية التي تتواجد في هذه المناطق، وقدرة الدولة على توزيع منافع التنمية المختلفة بين السكان، ما يمنحهم القدرة على مجابهة متطلبات الحياة المتزايدة، وتوفير سبل المعيشة الحالية ومتطلباتها المستقبلية. ومن بديهيات التخطيط السكاني الرشيد أن يتم من خلال توجيه الجهود الوطنية لتسهيل حركة السكان نحو توفير الموارد اللازمة للتنمية الشاملة، لا أن يتم العكس. وهذا ما حدث في الأردن خلال العقود المنصرمة؛ إذ يتم تركيز السكان والتنمية في محافظات محدودة، ما سهل بتسارع السكان للانتقال إلى المدن، وتعطلّ أو عدم إيلاء التنمية الريفية الاهتمام الذي تستحقه، ما جعل من الهجرة من الأرياف إلى المدن أحد أهم المؤثرات السكانية التي ساهمت وما تزال في إهمال الأراضي الزراعية التي شكلت في الماضي أحد الموارد الاقتصادية للسكان المحليين. لقد تفاقمت الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، وأدت إلى تركيز السكان في مدن قليلة، الأمر الذي فاقم الضغوط السكانية على الموارد المحلية، وأدى إلى ضرورة نقل المياه من مسافات بعيدة لمواجهة المتطلبات السكانية والصناعية ونشؤ وتسارع سوق الأراضي لمواجهة الأنشطة العمرانية المتزايدة التي نجمت عن سهولة تفتت الملكيات الزراعية حول المراكز الزراعية؛ بسبب التشريعات النافذة وضياع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المنتجة. إن أهم الآثار الناجمة عن الهجرة من المناطق الريفية التي تدل على فشل أو عدم الاهتمام بالتنمية الريفية الاهتمام الكافي، هو ترك أعداد متزايدة من المزارعين لأراضيهم، والنزوح إلى مناطق أخرى سعياً وراء سبل توفير المعيشة لأسرهم. فقد دلت المعلومات المتوفرة للفترة بين العام 1998 والعام 2007 على أن نسبة المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة تزيد على 50%، والذين تركوا الزراعة بلغت حوالي 29.2%، وأن نسبة الهجرة الصافية من الأرياف إلى المراكز الحضرية قد بلغت 30% لمختلف المحافظات. ( الإحصاءات 1998، 2007). إن التطابق بين هذه الأرقام يوجب البحث في ماذا كان التغيير في أعداد المزارعين ناتجاً عن كون هؤلاء هم أنفسهم من هاجر من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، ما يستوجب إعادة النظر في أسلوب التنمية الريفية بمجملها. وهذا ما يفسر المعلومات على المدى الطويل الأجل من أن ظاهرة ترك المزارعين أو إهمالهم لأراضيهم كمورد لمعيشتهم هي إحدى العمليات المستمرة، كما يظهر ذلك جلياً في الشكل (21).

#### الشكل ( 21 ) تغير أعداد السكان في المناطق الريفية للفترة بين 1960- 2012



### القوى العاملة:

يتميز الأردن بتصديره للعمالة الفنية المدربة إلى الأسواق الخارجية، واستقدامه للعمالة الرخيصة في القطاعات المختلفة. وتدل الإحصائيات على أن أعداد القوى العاملة في الأردن، وخصوصاً للذكور لم تزد إلا قليلاً، وأن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة بالذكور مازالت متدنية (الجدول 21). كما تشير الإحصائيات للفترة بين 2010-2014 إلى الارتفاع المستمر في أعداد العمال الحاصلين على تصاريح العمل، وخصوصاً المصريين، وبداية الزيادة في أعداد العاملين من سورية. ولا تمثل هذه الأرقام بدقة أعداد العاملين بسبب عدم معرفة غير الحاصلين على تصاريح العمل بشكل دقيق. أما في القطاع الزراعي؛ فتدل الأرقام على ارتفاع أعداد العمال الحاصلين على التصاريح من 85889 في العام 2012 إلى 108406 خلال العام 2014. ولا تدل هذه الأرقام على العمالة التي تستخدم في الزراعة بسبب تغيير العمال عملهم من قطاع إلى آخر. إذ تشير الإحصائيات الحديثة إلى أن العدد الكلي للعاملين في الزراعة قد بلغ حوالي 26106 عمال شاملاً العمالة الدائمة والمؤقتة (الجدول 22). وتشير الأرقام كذلك إلى التناقص المستمر في أعداد العمال المنخرطين في الزراعة سواء كان ذلك من الأردنيين أم من غيرهم (الشكل 22).

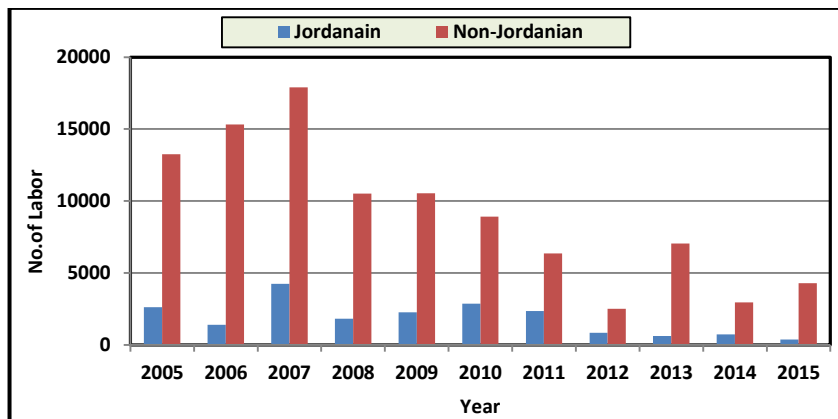
### الجدول(21): أعداد العمال حسب الجنسية والحاصلين على تصاريح عمل وعدد العاملين في الزراعة: 2010- 2014

الفئة	2010	2011	2012	2013	2014
ذكور	248449	229343	222286	226204	254124
إناث	49892	50920	57512	59993	70286
سوري	2333	1852	2186	4069	5700
مصري	205682	190480	185283	186629	211769

108406	88605	85880			قطاع الزراعة
650,285	565,500	553,147	472,595	506,356	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات : التقرير التحليلي: 2010- 2014.

الشكل ( 22 ): تغير أعداد العمال الأردنيين وغير الأردنيين العاملين في الزراعة: 2005- 2015



الجدول ( 22 ): تطور أعداد العمال حسب فترة العمل ما إذا كان مستمراً أو مؤقتاً في القطاع الزراعي: 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	طبيعة العمالة
4658	3684	7666	3352	8712	11784	دائم
21448	13927	27234	17504	29907	26850	متقطع
26106	17611	34900	20856	38619	38634	المجموع

### 3- استدامة الأمن الغذائي (Sustainability)

#### 2- المؤثرات البيئية

##### المناخ الحالي

يسود المناخ الجاف ما مساحته 91% من المساحة الكلية للأردن ( الجدول 23). أما ما تبقى من المساحة؛ فيصلح للزراعة البعلية. وعليه؛ فإن أي زيادة للإنتاج الزراعي من المناطق المتبقية التي خسرت ما مساحته 840000 دونم من الأراضي الصالحة للزراعة منذ العام 1975، فيمكن الحصول عليه برفع إنتاجية هذه المناطق. لذا؛ فإن أي زيادة مرجوة من الإنتاج لمعظم المحاصيل الزراعية، ستعتمد - بالدرجة الأولى- على تطور الزراعة المروية التي تعتمد استدامتها على توفر مياه الري بكميات ونوعية مناسبتين تساعدان في المحافظة عليها من التدهور.

الجدول رقم ( 23 ) مساحة المناطق البيئية حسب معدل الأمطار السنوي

النسبة من المساحة الكلية (%)	المساحة	الأمطار (مم)	المناطق البيئية
91.00	8,094,237	< 200	جافة
6.09	563,400	200-350	هامشية
1.47	135,900	350-500	شبه جافة شبه رطبة
1.07	98,900	500-600	تحت استوائية
100.0	88,924,370		المجموع

المصدر: قاعدة بيانات وزارة الزراعة

كما تعاني الأراضي الزراعية من التناقص التدريجي للأمطار السنوية. إذ تشير الدراسات إلى تناقص معدل هطول الأمطار السنوي بما يقارب 25% خلال العقود الأربعة المنصرمة (الشكل 23) إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة، ما يتسبب في ارتفاع معدل فقدان المياه بالتبخّر، ويزيد من معاناة النباتات وتدني إنتاجها. كما يتسبب ذلك في انخفاض الشحن الجوفي، ما يؤثر في كميات المياه المتاحة من هذا المصدر. إضافة إلى ذلك، فقد لوحظ خلال العقود المنصرمة زيادة عدد السنوات التي يسودها الجفاف، ما يتسبب في تدني الإنتاج الزراعي وانخفاض معدلات الشحن الجوفي، الأمر الذي سيترتب عليه ارتفاع نسبة خلط المياه المعالجة مع المياه العذبة، وتدهور التربة، وتملحها، ما سيؤدي إلى تدهور إنتاجها: كمأ؛ ونوعاً. وتدل المعلومات عن كميات الأمطار التي تهطل على الأردن على تناقص واضح في كمية الهطول الكلي السنوي (الشكل 24). وإذا ما أخذ في الاعتبار معدلات التبخر المرتفعة؛ فإن آثارها على المياه الجوفية لا تتطلب الكثير من البراهين.

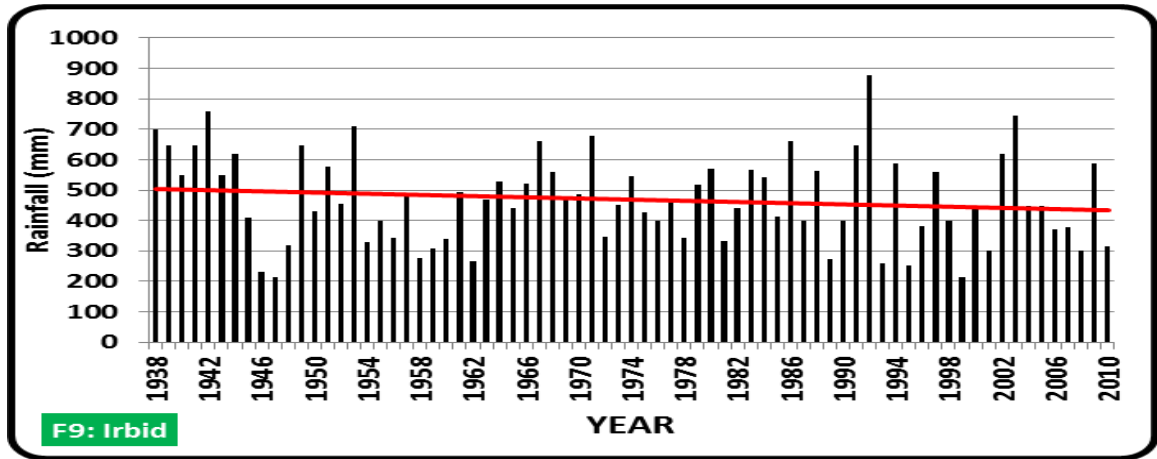
### التغيرات المناخية

تشير الدراسات المعمقة إلى أن تغير المناخ من نمطه الحالي قد أصبح من المسلمات التي تخطاها النقاش. وتشير الدراسات إلى تغير هذا النمط من منطقة إلى أخرى. فبينما سيرتفع معدل الأمطار السنوية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية؛ فإن النصف الجنوبي، وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ستعاني من نقص الأمطار الذي قد يصل إلى حوالي 25% من معدله الحالي مصحوباً بارتفاع درجات الحرارة مقداره درجتان. ليس هذا فحسب بل إن نمط هطول الأمطار سيكون أغلبه على شكل عواصف شديدة، ما سينجم عنه الفيضانات، ومن ثم ضياع نسبة كبيرة منها بالجريان متسببة بمعدلات عالية من انجراف التربة، وتسارع تدهورها وتملحها. إن انخفاض معدل الهطول المطري سيؤثر بشكل كبير في كميات المياه العذبة المتاحة للري، ما سيتسبب في تدهور الأراضي وتملحها بسبب اللجوء إلى استخدام المياه المعالجة في ري المزروعات، الأمر الذي سيسرع من تدهور إنتاجيتها، وتدني نوعية المنتجات الزراعية.



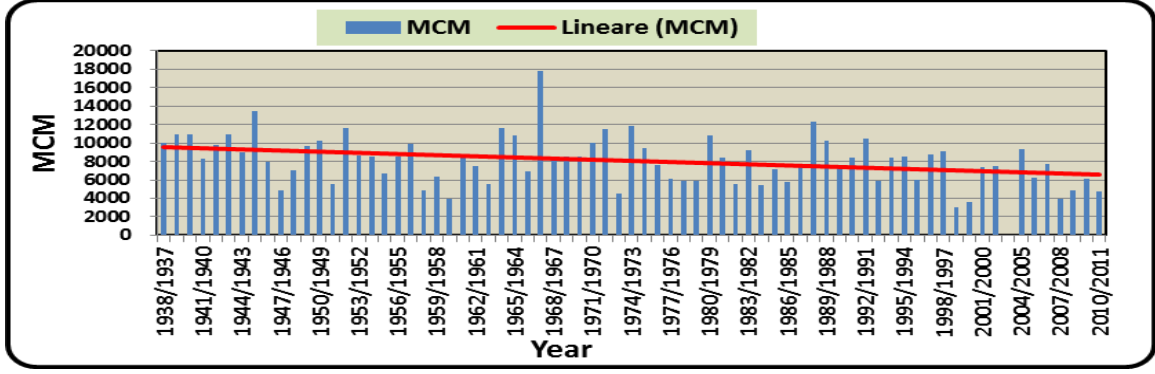
كما سيكون لتناقص كميات الأمطار السنوية وارتفاع درجات الحرارة، الأثر الأكبر على إنتاجية الأراضي، إضافة إلى عدم ملاءمة الكثير من الزراعات لمستويات درجات الحرارة الجديدة، ما يتطلب إعادة النظر في الأساليب الزراعية الحالية، والتأقلم مع الظروف الناشئة. كما هو متوقع؛ سيتسبب الارتفاع في درجات الحرارة في نشوء الكثير من الأمراض النباتية والبشرية، وظهور أجناس جديدة من الحشرات التي ستؤثر في الصحة العامة.

الشكل ( 23 ): معدل هطول الأمطار السنوي لمنطقة إربد: للأعوام من 1938 - 2010



المصدر: عوني طعيمة: التصحر في الأردن، كتاب قيد الإعداد

الشكل ( 24 ): كميات الأمطار الهاظلة على الأردن منذ العام 1937 - 2011 (م.م.م)

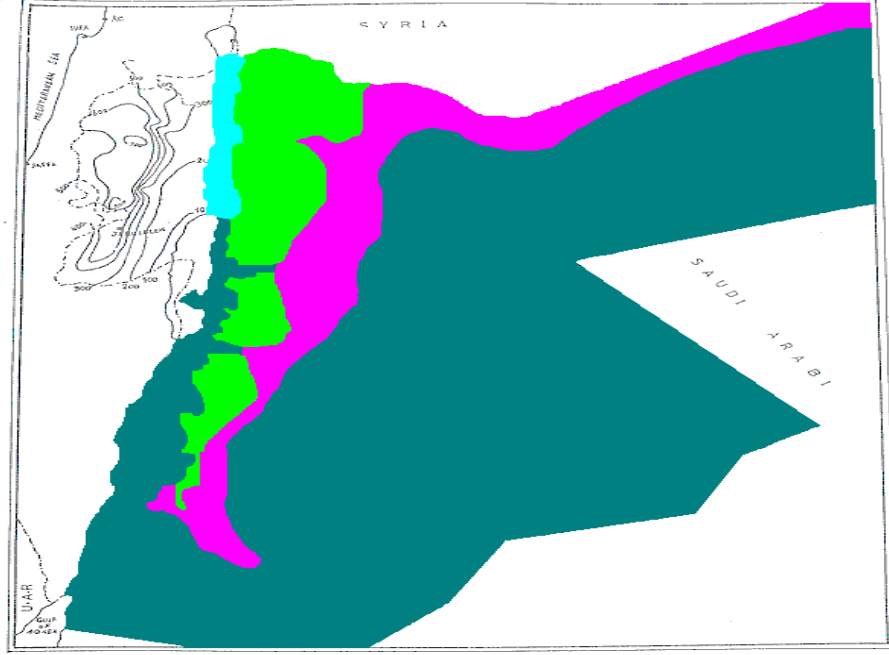


المصدر: إحصاءات، تقارير عدة.

### التصحّر:

تشكل عمليات التدهور المختلفة التي تتسبب بما يُعرف بـ "ظاهرة التصحر" أحد التحديات الكبرى التي تؤثر في استدامة الموارد الأرضية والبيئية. وتؤثر مختلف عمليات التصحر في التربة وبيئة المناطق البيئية المختلفة. ويشير (الشكل 25) إلى تقسيم المملكة إلى أربع مناطق رئيسية حسب عمليات التدهور السائدة في كل منها. وتُعدّ عملية الانجراف وتملح التربة من العمليات المؤثرة التي تؤدي إلى تدهور الأراضي وتدني إنتاجها. كما تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في ذلك بشكل كبير، وخصوصاً التشريعات التي ساهمت في تفتيت الملكيات الزراعية، وأدت إلى إهمالها، وتركها لقمة سائغة لعمليات التدهور، كما كان لضعف إدارة الموارد، وتمدد الأنشطة العمرانية والعشوائية، الأثر الكبير في تدهور مساحات كبيرة من الأراضي المنتجة.

الشكل ( 25 ) : تصنيف المناطق في الأردن حسب تأثرها بالتصحّر.



### الجهود الوطنية لتعزيز الأمن الغذائي

تنوعت الجهود الوطنية لتعزيز الأمن الغذائي من خلال تنفيذ المشاريع التنموية من قبل المؤسسات الرسمية التي تهدف في غالبيتها إلى زيادة الإنتاج؛ كماً؛ ونوعاً أو رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية، أو من خلال تنفيذ الاستراتيجيات والخطط التي تساهم في مواجهة التحديات المستقبلية، مثل: التدهور البيئي؛ والتغير المناخي؛ والتصحر، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وتعمل على استدامة توفير الغذاء، إضافة إلى الجهود غير الرسمية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني والمساهمات القيمة التي تقوم بها المؤسسات الدولية والإقليمية، مثل: منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) الذي له بصمة واضحة في الجهود المستمرة في مجال الأمن الغذائي؛ إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للإنماء وجهوده المستمرة لتحسين القدرة الوطنية على مجابهة التحديات المستقبلية في مجال تحقيق الأمن الغذائي.

مقترحات عامة

يتطلب التعامل مع الأمن الغذائي بوصفه قضية تتقاطع فيها قضايا بيئية وأخرى اقتصادية واجتماعية، وتتأثر بها قطاعات مختلفة سواء كان ذلك على المستوى الوطني أم على المستوى العابر للحدود الوطنية، معالجة خاصة من خلال التعامل مع المحركات والتحديات والمتغيرات التي تؤثر في معايير الأمن الغذائي مجتمعة. إذ يتطلب ذلك تنفيذ الأنشطة المطلوبة بأسلوب تكاملي وشامل، وبمشاركة كافة القطاعات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المالية المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية. فلكل منها دور مهم ومحدد، مع ضرورة التركيز على توفير البيئة المناسبة من تشريعات والتمويل المستدام للأنشطة المطلوبة، وتوفير القوى البشرية المدربة، وتحديد أفضل سبل التنسيق المؤسسي الفاعل بين الجهات كافة ذات العلاقة، ومشاركتها في التخطيط والتنفيذ خلال المراحل المختلفة.

وتتطلب طبيعة المحركات المؤثرة في الأمن الغذائي الأخذ بالحسبان تنفيذ بعض الإجراءات على المديين: القصير البعيد. فعلى المدى القصير؛ فإن إعادة النظر في التشريعات النافذة والناظمة لكثير من القطاعات ذات العلاقة بالأمن الغذائي تُعدّ من الأولويات القصوى. كما أن الزيادة المتسارعة في عدد السكان التي شهدها الأردن خلال الفترات الزمنية القريبة وتؤثر في القطاعات المختلفة لفترات زمنية طويلة، تُعدّ من التحديات الواجب التعامل معها بمنتهى الجدية. كما يُعدّ التخطيط الإقليمي الشامل إحدى الأدوات الواجب توظيفها لخدمة المشكلة السكانية سواء أكان ذلك من خلال الموازنة بين توزيع السكان والموارد والتنمية أو من خلال التعامل مع استمرار العمالة الوافدة التي تنافس السكان المحليين على مختلف مواردهم المعيشية.

أما أهم التحديات على المدى القريب؛ فيتمثل أولاً في قدرة الأردن على توفير المياه لأغراض الشرب والصناعة والزراعة بالكميات والنوعية المناسبة لما لذلك من آثار على الاقتصاد بشكل عام وعلى الصحة البشرية والإنتاج الغذائي: كمأ؛ ونوعاً بشكل خاص، إضافة إلى التحديات البيئية، وأهمها التغيرات المناخية؛ والتصحر؛ والتدهور البيئي التي تتطلب من المؤسسات كافة التحضير والتنسيق المؤسسي للتعامل مع آثارها التي ستلامس معظم القطاعات، وخصوصاً تلك القطاعات ذات العلاقة بالأمن الغذائي. إن التعامل مع هذه القضايا يتطلب جهداً متكاملاً وتنسيقاً محكماً بين المؤسسات الوطنية، والإقليمية والدولية لفترات طويلة، إذ إن آثارها ستحدد- بشكل كبير- الكثير من السلوكيات المجتمعية والأنشطة الاقتصادية بشكل مستمر.